جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطالب: بسة هشام

بعنوان:

أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر

(دراسة قياسية 1990- 2022)

أعضاء لجنة المناقشة

بلقاسم رحالي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
محمد رضا تهامي	أستاذ محاضر أ	مشرفا
مسعود ميهوب	أستاذ محاضر أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى أمي وإخوتي وأخواتي

وزوجتي وأولادي عقبة وأروى

شكر وعرفان

نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع فله الحمد والشكر وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم * من لا يشكر الناس لا يشكر الله * أتوجه بأسمى عبارات الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف * توهامي محمد رضا * بقبوله الاشراف على هذا العمل المتواضع والذي لم يبخل علينا بالنصح والتوجيه والتشجيع حتى يتم هذا العمل.

والشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية عامة وتخصص اقتصاد دولي خاصة .

الملخص:

قمنا في هذه الدراسة بعرض أهمية النفط كسلعة إستراتيجية كونه المصدر الرئيسي للناتج الداخلي الخام بالنسبة للدول المنتجة ، وهذا ما أدى بنا إلى وجوب تحليل ظاهرة تذبذب الأسعار ومسبباتها والتي تعد من التحديات التي تواجه معظم دول العالم خاصة الدول المنتجة، كما قمنا بالتطرق لمفهوم النمو ومحدداته ثم قمنا بدراسة العلاقة بين تقلبات أسعر النفط والنمو في الاقتصاد الجزائري ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج القياسي. وقد وفقنا في الدراسة القياسية التي أظهرت لنا وجود علاقة طردية بين ارتفاع أسعار النفط والنمو في الجزائر، حيث أن كل زيادة في سعر النفط ب 1 دولار يؤدي إلى زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ب 48 دولار.

الكلمات المفتاحية: النفط ، سلعة استراتيجية ، الناتج الداخلي الخام ، تذبذب الاسعار، النمو

Abstract:

In this research, we presented the importance of oil as a strategic commodity, being the main source of crude domestic product for the producing countries, and this led us to analyze the phenomenon of price fluctuation and its causes, which is one of the challenges facing most countries of the world, especially the producing countries. We also discussed the concept of growth and its determinants, then We have studied the relationship between fluctuations in oil prices and growth in the Algerian economy, and for that, the standard approach has been relied upon. We succeeded in the standard study, which showed us the existence of a direct relationship between the rise in oil prices and growth in Algeria, as: Every $1 increase in the price of oil leads to an increase in per capita GDP by $48

Keywords: oil, strategic commodity, gross domestic product, price fluctuation, growth

فهـــــــرس المـــحـــــتـــــويـــــات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: عموميات حول أسعار النفط	05
المبحث الأول: ماهية أسعار النفط	07
المبحث الثاني: الأزمات النفطية لأسعار النفط	13
المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	17
الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	23
المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	25
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	30
المبحث الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي	33
الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر	38
المبحث الأول: النفط والنمو في الجزائر	40
المبحث الثاني: اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	51
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	65
فهرس المحتويات	68

فهـــــــرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطورات أسعار النفط العربي والأمريكي (1945- 1960)	**9**
02	تطور أسعار النفط 1986- 1994	**10**
03	تطور أسعار النفط 1990- 2022	**42**
04	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 1990- 2022	**46**
05	اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	**51**
06	اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة	**52**
07	تقدير نموذج الدراسة في الجزائر 1990- 2021	**53**

فهـــــــرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور أسعار النفط 1990- 1999	**43**
02	تطور أسعار النفط 2000- 2010	**44**
03	تطور أسعار النفط 2011- 2022	**45**
04	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 1990- 1999	**47**
05	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 2000- 2010	**48**
06	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 2011 2022	**48**
07	شكل الانتشار لنقاط العلاقة بين أسعار صحاري بلاند وإجمالي الناتج	**50**
08	النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويل الأجل	**52**

مقدمة

تمهيد:

النفط هو أهم مصدر للطاقة وهو محرك العملية الانتاجية العالمية ومسبب لكثير من الأزمات الدولية سواء بين الدول الكبرى المستهلكة فيما بينها أو بين الدول المستهلكة والمنتجة، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت في فترة من الفترات هي المتحكمة في أسعار النفط. إن أهمية النفط في اقتصاد الدول الصناعية المستهلة والراغبة في انخفاض الأسعار والدول الريعية المنتجة الراغبة في ارتفاع الأسعار، وكذا الأزمات السياسية والمالية والصحية (مؤخرا متمثلة في جائحة كورونا)، المؤثرة على العرض والطلب جعلت من أسعار النفط ذات درجات تقلب كبيرة.

وبما أن الجزائر تعتبر دولة ريعية بترولية بامتياز وتأخذ صادراتها البترولية حصة الأسد إن لم نقل كل حصة الصادرات (97% من صادرات الجزائر البترولية)، ولا تمتلك ميزة نسبية خارج قطاع المحروقات فهي تعتمد المداخيل النفطية في تنفيذ مخططات النمو وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي وكما سبق ذكره فإن الاعتماد على النفط بتقلبات أسعاره يؤدي حتميا إلى عدم ثبات تنفيذ مخططات النمو والوصول إلى التقدم.

- **إشكالية الدراسة:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ماهي العلاقة بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي أسعار النفط ؟
- ما هي محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية؟
- ما هي أنواع النمو الاقتصادي؟
- ما هي محددات النمو الاقتصادي؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

"توجد علاقة طردية بين أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر"

- **أهمية الدراسة:** يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بحت يعتمد أساسا على المداخيل النفطية ، ومن هنا تستمد الدراسة أهمية كبيرة من حيث دراسة محددات أسعار النفط ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي الجزائري.

- **أهداف الدراسة:** تهدف دراستنا إلى توضيح بعض النقاط الهامة للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع نذكر منها:

- إبراز مختلف الأسباب والتفسيرات الاقتصادية المؤثرة في سوق النفط؛
- إبراز مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة (النفط والنمو) وذلك من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية لموضوع الدراسة؛
- توفير نموذج قياسي لدراسة العلاقة بين سعر النفط والنمو الاقتصادي.

منهج الدراسة: في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي حيث عرضنا تاريخ النفط وتطورات أسعاره، واستخدمنا المنهج التحليلي لتحليل مسببات تقلبات أسعار النفط في فترة الدراسة وأخيرا استخدمنا المنهج القياسي لدراسة تغيرات أسعار النفط وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تمثلت في أثر تقلبات أسعار البترول على النمو في الجزائر.
- **الحدود الزمنية:** تمثلت في فترة 1990- 2022 لدراسة أثر أسعار النفط على النمو.
- **الحدود المكانية:** تمثلت في الاقتصاد الجزائري محليا والسوق البترولية عالميا.

أسباب اختيار الموضوع: هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- طبيعة الموضوع وتناوله للمؤشرات الاقتصادية الدولية وهو ما يتوافق مع تخصص الدراسة (اقتصاد دولي)؛
- طبيعة الموضوع بالنسبة لكل باحث جزائري حيث يتناول البحث أكبر قطاع اقتصادي من حيث المداخيل.

صعوبات الدراسة:

في العادة تتمثل الصعوبة بالنسبة للباحث في ندرة البيانات ولكن صادفنا في هذا البحث صعوبة تتمثل في تضارب بيانات أسعار النفط والنمو نظرا لتعدد أسعار النفط والمصادر.

الدراسات السابقة:

1- نهاد فوغالية ووصال بوالشعير، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 2010-2019**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، السنة الجامعية 2019- 2020: قامت الدراسة بطرح الاشكالية الرئيسية: ماهي آثار تقلبت أسعار البترول في الأسواق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وفي محاولة منها للإجابة على الإشكالية المطروحة قامتا بطرح فرضية وجود علاقة طردية بين أسعار البترول ومؤشرات النمو الاقتصادي وكانت نتائج الدراسة كالتالي:

- الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي بترولي يؤثر ويتأثر بالعوامل التي تؤثر في باقي الاقتصاديات (العرض، الطلب، الأزمات والصدمات السعرية) والتي بدورها تؤثر على النمو الاقتصادي؛
- أن العلاقة التي تربط الميزان التجاري بأسعار البترول هي علاقة طردية حيث كلما ارتفعت أسعار البترول زادت الايرادات المالية التي بدورها ترفع من رصيد الميزان التجاري.

2- أحمد شبيني ومحمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995- 2012** ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة جيجل، السنة الجامعية

2013- 2014، قامت الدراسة بطرح الإشكالية الرئيسية: كيف تؤثر أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث تم طرح فرضية وجود علاقة طردية بين تطور سعر النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وكانت نتائج هذه الدراسة كالتالي:

- إن الاقتصاد البترولي مثله مثل بقية الاقتصاديات الصناعية الأخرى يخضع ويتأثر بالعوامل التي تؤثر على بقية الاقتصاديات؛
- يتصف الطلب على النفط بكونه غبر مرن في الأجل القصير؛
- وجود علاقة طردية بين تطور أسعار النفط والنمو الاقتصادي في الجزائر.

وهناك الكثير من الدراسات السابقة الأخرى المشابهة لها نفس الدراسة ونفس النتائج لذلك ارتأينا أن نكتفي بهاتين الدراستين، وتختلف دراستنا على الدراسات السابقة في أننا اعتمدنا مؤشر نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام لقياس أثر أسعار البترول على النمو في الجزائر.

هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصلين الأول والثاني تضمن الإطار النظري للموضوع حيث قسم الفصل الأول إلى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية أسعار النفط والمبحث الثاني إلى الأزمات النفطية والمبحث الثالث إلى محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما في الفصل الثاني فقسم إلى ثلاث مباحث تناولنا المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي والمبحث الثاني نظريات النمو الاقتصادي والمبحث الثالث أساسيات النمو الاقتصادي.

أما الفصل الثالث فعرضنا الدراسة التطبيقية لقياس أثر تقلبات أسعار النفط على النمو في الجزائر عرضت في مبحثين المبحث الأول: النفط والنمو في الجزائر والمبحث الثاني: دراسة قياسية لمتغيرات البحث (أسعار البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر).

الفصل الأول:

عموميات حول أسعار النفط

تمهيد:

فرض النفط نفسه كسلعة استراتيجية بقوة منذ الحرب العالمية الأولى كونه مادة خام وحل تدريجيا محل الفحم كمصدر للطاقة، وهذا ما جعل الدول والشركات تتسابق لاستثمار أموالها في هذا المجال. وعرفت السوق النفطية العديد من التطورات منذ اكتشافها إلى يومنا هذا وذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها.

ولذلك فإن دراسة السعر النفطي وأنواعه والعوامل المؤثرة في الأسعار النفطية وأنظمة تسعير النفط، تعتبر ضرورة ملحة في الوقت الراهن، ومن الملاحظ أنه حدث تغير كبير في أسعار النفط والتي لها دورا كبيرا في خلق التوازنات الاقتصادية خاصة الدول المصدرة للنفط، والتي تريد الحفاظ على مستوى مرتفع للأسعار، الذي يحقق لها احتياجاتها من العالم الخارجي.

وعليه تم التطرق من خلال هذا الفصل لعموميات حول أسعار النفط وتقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط

المبحث الثاني: الأزمات النفطية لأسعار النفط

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

المبحث الأول: ماهية أسعار النفط

يحظى النفط بأهمية كبيرة من طرف دول العالم مما جعله يحتل مكانة مرموقة باعتباره سلعة إستراتيجية هامة تتواجد في مناطق معينة، لذلك سماه البعض بالذهب الأسود. ومن هذا المنطلق سيتم في هذا المبحث تناول كا من مفهوم سعر النفط وأنواعه والتطور التاريخي له.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط

تعددت تعاريف سعر النفط من عالم لآخر ومن باحث لآخر لكن كلها تصب في معنى واحد ومن خلال هذا المطلب سيتم التطرق لبعض منها::

التعريف الأول: سعر النفط هو مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي 159 لتر ويعادل الطن المتري 7–8 براميل حسب كثافة النفط.[1]

التعريف الثاني: سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عن تطور السعر عبر فترة زمنية بعد استبعاد ما طرأ عليه من خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدية أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذ أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة وهي سنة الأساس.[2]

التعريف الثالث: هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي المكون من 42 غالون معبرا عنه بالوحدة النقدية الأمريكية، وهذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة سوق النفط الدولية التي تتسم بالديناميكية وعم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة وتخضع للتقلبات المستمرة حتى أصبحت ظاهرة التقلبات ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد سبعينات القرن الماضي واستمرارها حتى الآن.[3]

إن الأسعار التي تمنح لبرميل النفط الواحد ليست هي نفسها لجميع الكميات المنتجة من النفط عبر جميع دول العالم، ذلك لاعتبار أن هذا النفط المستخرج من مختلف المناطق يختلف عن بعضه البعض من

---

[1]- نبيل بابا علي وعلي لعجيلات، **أثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر (دراسة قياسية 2000- 2018)**، تخصص مالية وبنوك، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018- 2019، ص 21.

[2]- بوجيت هاجر وبوزريبة نهلة، **تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الإستقرار المالي في الجزائر 2000-2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019- 2020، ص 16.

[3]- عدناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019، ص 251.

حيث نوعيته وجودته وذلك راجع إلى طبيعة المناطق التي أستخرج منها، وعليه فإنه يراعي درجة كثافة النفط عند تحديد السعر.[1]

المطلب الثاني: أنواع سعر النفط

لأسعار النفط أنواع عديدة ونمكن أن نوجزها فيما يلي:

أولا:السعر المعلن

وهو السعر الذي يتم إعلانه من قبل الشركات النفطية في السوق النفطية، وقد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1880، أين تميزت السوق آنذاك بوجود عدد كبير من المنتجين وسيطرت شركة واحدة على عمليات إنتاج النفط، وقد كانت ستاندريد أويل لنيوجرسي هي التي تحدد السعر المعلن من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدولة التي تنتمي إليها، وما يميز السعر المعلن أنه سعر نظري لا يجسد تفاعل قوى العرض والطلب، كما أن الدولة المنتجة لم يكن لها أي دور يذكر في تحديده، وقد استخدم السعر المعلن كأساس لاحتساب عوائد الدول المنتجة للنفط وتحديد الضرائب على الأرباح.[2]

ثانيا: السعر المتحقق

هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو محسومات يتفق عليها البائع والمشتري كحسم نسبة مئوية من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع والسعر المتحقق فعلا هو عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات الممنوحة من طرف البائع للمشتري.[3]

ثالثا: سعر الإشارة

ظهر هذا النوع في فترة الستينات بعد ظهور الأسعار الحقيقية إلى جانب الأسعار المعلنة ويحتسب على أساس معرفة وتحديد متوسط أو معدل السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات.[4]

رابعا: سعر الكلفة الضريبية

يتعامل بهذا السعر شركات النفط الأجنبية العاملة في العديد من بلدان ومناطق العالم النفطية، وهو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط الخام مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائد للدول النفطية مانحة اتفاقيات استغلال الثروة النفطية على تنوع تلك الاتفاقيات.[5]

خامسا:السعر الفوري

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية. وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة

---

[1]- مانع سهام، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري**، أطروحة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018- 2019، ص 39.

[2]- نبيل بابا علي وأخرون، مرجع سابق، ص 21-22.

[3]- بوجيت هاجر واخرون، مرجع سابق، ص 17.

[4]- علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014)**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة، 2017، ص 101.

[5]- عدناني خولة واخرون، مرجع سابق، ص 251.

بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بحسب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية.[1]

سادسا: السعر الرسمي

هو ذلك السعر الصادر عن جهة رسمية حكومية أو إدارية ليعبر عن قيمة النفط بوحدات نقدية خلال فترة زمنية محددة. ظهر السعر الرسمي للتداول الدولي في بداية سبعينات القرن العشرين من قبل دول الأوبك التي أعلنته كسعر رسمي لها للتداول.[2]

المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط

مرت أسعار النفط بتطورات عديدة إما متأثرة أو مؤثرة ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى هذه التطورات من خلال تقسيمها إلى فترات.

أولا: تغير أسعار النفط من اكتشافها إلى 1970

بلغت قيمة أول سعر حدد للنفط 20 د/ ب عام 1859 عندما بيع النفط "بنسلفانيا"، لكن السعر التجاري الذي كان يتداول به النفط بين أقطار العالم ظهر عام 1860 في حدود 9.59 د/ ب لينخفض بعد عام من ذلك إلى 0.49 د/ ب. ومع اكتشاف النفط في ولاية "تكساس" الأمريكية في نهاية 1900 ظهرت شركات نفطية جديدة منافسة أهمها شركتي "GoulfOil" و "Texaso" اللتان وضعتا أسعار جديدة للنفط، مما اضطرت هذه الشركات الكبرى إلى توحيد السعر وذلك باحتساب سعر جديد على المتوسط العام لأسعار نفط هذه الشركات في آن واحد كما كان للحرب العالمية الأولى أثر على أسعار النفط الأمريكي التي ارتفعت مباشرة بعد نهاية الحرب، وقد استمرت الأسعار في الارتفاع من 1.98 د/ب عام 1918 إلى 3.07 د/ب عام 1920 نتيجة الطلب المتزايد عليه.[3]

والجدول التالي يمثل تطورات الأسعار المعلنة للنفط خلال فترة 1945– 1960

[1]- بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000- 2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص 19.

[2] - مانع سهام، مرجع سابق، ص 45.

[3]- نفس المرجع، ص 40.

جدول رقم 1: تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي والأمريكي خلال فترة (1945- 1960)

الوحدة: دولار للبرميل

السنة	النفط العربي	النفط الأمريكي
1945	1.05	1.36
1946	1.05	1.70
1949	1.75	2.76
1950	1.75	2.76
1951	1.75	2.76
1952	1.75	2.76
1953	1.97	3.00
1954	1.97	3.00
1955	1.97	3.00
1956	1.97	3.00
1957	2.12	3.25
1958	2.12	3.25
1959	1.94	3.14
1960	1.80	3.14

المصدر: عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970-2008)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010 -2011 ، ص 30.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تطورات الأسعار المعلنة للنفط العربي والأمريكي خلال فترة 1945- 1960، نلاحظ أن سعر كل من النفط العربي والأمريكي في تزايد من فترة إلى أخرى مع الثبات في بعض السنوات. ووجود فارق بين سعر النفط العربي وسعر النفط الأمريكي حيث أن سعر النفط الأمريكي دائما أكثر من سعر النفط العربي.

ثانيا: تغير أسعار النفط 1970- 2000

مع بداية 1970 شهدت أسعار النفط نمو متضاعف تجاوز 12 د/ب في نهاية 1974 وذلك بسبب الحظر الذي طبقته دول " OPEC" على الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية لتستقر بعد ذلك الأسعار بين 12.21 د/ب و 13.55 د/ب خلال الفترة 1974- 1978، ومع ظهور الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية ارتفعت أسعار النفط من 14 د/ب في نهاية السبعينات إلى 35 د/ب عام 1978، لتعاود الانخفاض بعد ذلك بشكل لم تشهده من قبل طول الفترة 1983- 1985 على الرغم من محاولة "OPEC" تحقيق استقرار في الأسعار من خلال تخفيض حصص الإنتاج إلا أنها لم تنجح في ذلك لتصل الأسعار في عام 1986 إلى 10د/ب.[1]

تعرضت السوق النفطية العالمية في بداية التسعينات لأزمة حادة بسبب الاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط تمثلت في حرب الخليج الثانية (الحرب العراقية- الكويت) سنة 1990 بالرغم من ذلك بقيت الأسعار تتراوح بين 16 و18 د/ب وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول رقم 2.[2]

وببداية 1999 تحسنت الأوضاع وارتفع السعر إلى 17.5 بسبب خفض إنتاج دول الأوبك ودول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 إلى 27.6 د/ب.[3]

الجدول رقم 2: تطور أسعار النفط 1986- 1994

الوحدة: الدولار للبرميل

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
السعر الرسمي	12.97	17.73	14.24	17.31	18.66	18.66	18.41	16.93	16.5

المصدر: عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 37.

من خلال الجدول السابق والذي يمثل تطور أسعار النفط بين 1986- 1994 نلاحظ أن السعر الرسمي للنفط بين 1986- 1989 متذبذب كان يرتفع وينخفض بين سنة وأخرى، وارتفع سنة 1990 ليبقى ثابتا في سنة 1991، ليعاود في الانخفاض من سنة 1992 حتى 1994.

ثالثا: تغير أسعار النفط من 2001 إلى 2007

في مطلع 2001 شهدت أسعار النفط انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 د/ب لينخفض ب 5.3 دولار بسبب أحداث 11 ديسمبر 2001، وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل والتي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتى نهاية 2002، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك إلى 24.3 د/ب.[4]

[1]- مانع سهام، مرجع سابق، ص41.

[2]- عبادة عبد الرؤوف مرجع سابق، ص 37.

[3]- بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000- 2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014- 2015، ص 14.

[4]- نفس المرجع، ص 14- 15.

أما عام 2003 فقد سجل معدل مرتفع لأسعار سلة أوبك حيث ارتفعت بنحو 3.8 دولار للبرميل أي بنسبة 15.8 % مقارنة بعام 2002 ليصل معدلها إلى 28.2 دولار للبرميل مقارنة ب 24.3 دولار للبرميل في عام 2002، وهو مستوى لم تصل إليه الأسعار منذ 1984. وارتفع معدل سعر سلة الأوبك سنة 2004 بنحو 7.8 د/ب أي بنسبة 28 % مقارنة بعام 2003.وقد وصل المعدل السنوي لسعر سلة أوبك خلال عام 2006 إلى 61 دولار للبرميل مقارنة ب 50.6 دولار للبرميل 2005، واستمرت الأسعار للاتجاه التصاعدي عام 2007 التي بلغت مستويات غير مسبوقة، إذ تجاوز المعدل اليومي لسعر سلة الأوبك 90 د/ ب سنة 2007.[1]

[1]- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سلبق، ص 41-45 (بتصرف).

المبحث الثاني: الأزمات النفطية لأسعار النفط

لقد شهدت سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بأسعار النفط، لذلك فإن دراسة الأزمات السعرية يتطلب البحث عن مسببات كل أزمة والآثار التي خلفتها. ومن هذا المنطلق تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب وكل مطلب نتناول من خلاله أزمة النفط لفترة معينة.

المطلب الأول: الأزمة النفطية 1986

سنتناول في هذا المطلب الأزمة النفطية 1986، مسبباتها وكذا الآثار التي خلفتها.

أولا: مسببات أزمة النفط 1986

هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى الانخفاض الكبير لأسعار النفط سنة 1986 متمثلة في الآتي:[1]

- انخفاض الطلب على النفط 1985 حيث بلغ 60.19 مليون برميل في اليوم وهذا الهبوط في الطلب أثر على حصة منظمة الأوبك في السوق النفطية ب 10 مليون برميل في اليوم سنة 1985 مقارنة بسنة 1980؛
- دخول منتجين جدد للنفط مثل المكسيك، بريطانيا، النرويج وكندا التي بات باستطاعتها تعويض الكميات التي يمكن أن تسحبها دول الأوبك من السوق أي حدوث فائض عرض نفطي في السوق النفطية؛
- تطور إنتاج بدائل النفط من الفحم والغاز الطبيعي بسبب ارتفاع الأسعار الذي عرفته السوق النفطية في السبعينات؛
- رفع حصص الإنتاج من قبل دول الأوبك احتجاجا على ارتفاع إنتاج الدول خارج المنظمة وخاصة بحر الشمال؛
- المنافسة الشديدة التي لقيتها دول الأوبك بعد إقرارها نظام الحصص وسقف الإنتاج من طرف الدول المنتجة الغير منظمة للمنظمة بتشجيع من وكالة الطاقة الدولية، فبعد أن كانت تسيطر على 85%من الإنتاج العالمي انخفضت إلى 60.%
- توسيع المعاملات في الأسواق الآنية والأسواق الآجلة، حيث أصبحت الأسواق الآنية تحتل حوالي 70% من التعاملات النفطية وظهرت الأسواق الآجلة بسبب ظهور المضاربين وتضارب قوى العرض والطلب.

ثانيا: آثار أزمة 1986

ترتبت على أزمة 1986 عدد من النتائج أثر على الدول المستوردة، وتمثلت هذه النتائج في النقاط التالية:[2]

- تخلي دول الأوبك عن سعر البيع الرسمي نحو سياسة أسعار السوق من بداية سنة 1988 مما أدى إلى ظهور أسعار مرجعية جديدة مثل سعر برنت؛

---

[1]- تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1986- 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017، ص 43-44.

[2]- تقوى حسناوي، مرجع سابق، ص 44.

- ارتفاع الطلب العالمي على النفط في الدول الصناعية من 48.2 مليون في اليوم سنة 1986 إلى 49.3 مليون برميل في اليوم سنة 1987، وإلى 52 مليون برميل في اليوم سنة 1989؛
- تراجع مجهودات الاستكشاف بسبب تراجع هوامش ربح الشركات النفطية جراء انخفاض أسعار النفطية، حيث تناقص عدد الآبار الاستكشافية من 1900 بئر إلى 600 بئر سنة 1986- 1989 تواليا؛
- انخفاض التدفقات المالية بين دول الأوبك والدول الأوروبية؛
- تباطؤ النمو الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط، ففي الفترة 1982- 1987 انخفض نمو الناتج الخام للدول المصدرة للنفط 5 مرات مقارنة بفترة السبعينات 1.1 % مقابل 5.9 %.
- تفاقم المديونية العالمية من خلال تزايد ديون الدول المصدرة للبترول لتعويض إيراداتها النفطية نتيجة انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثاني: الأزمة النفطية 2004

عرف العالم صدمة نفطية أخرى بدأت منذ سنة 2004، حيث ارتفعت الأسعار ووصلت إلى 51 دولار للبرميل، وبقيت في ارتفاع مستمر، ووصل السعر سنة 2008 إلى 92.7 للبرميل خلال الربع الأول ثم 113.5 دولار للبرميل خلال الربع الثالث ليهوى السعر إلى 52.5 دولار للبرميل خلال الربع الرابع، ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى تفاقم الأزمة المالية العالمية والانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية.[1]

أولا: أسباب الأزمة النفطية 2004

نتجت الأزمة النفطية 2004 نتيجة لتضافر العديد من العوامل من أهمها:[2]

- المشاكل التي واجهتها شركة الطاقة الروسية youkous بسبب حجم الضرائب المفروضة عليها ما ساهم في وقف إنتاجها الذي أدى إلى زيادة الأسعار بنسبة 23% أي قرابة 8.3% للبرميل؛
- اضطرار العراق إلى خفض صادراتها بسبب الاضطرابات وعدم الاستقرار والهجمات المتكررة على المنشآت البترولية العراقية وأنابيب البترول؛
- القلق على إمدادات البترول النيجيرية بسبب الإعلان عن اضطرابات من قبل عمال البترول؛
- التخوف من انقطاع إمدادات البترول القادم من خليج بسبب موسم الأعاصير؛
- الزيادة غير المسبوقة في الطلب العالمي على البترول المدعمة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي العالمي في أمريكا وأوروبا، الصين ودول جنوب شرق آسيا؛

[1]- ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، عدد خاص 2017، ص 4.
[2]- نهاد فوغالية ووصال بوالشعير، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية 2010- 2019)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019- 2020، ص 39.

– ارتفاع نشاط المضاربات على البترول في أسواق البترول العالمية نتيجة التخوف من انقطاع الإمدادات البترولية لأي سبب من الأسباب المذكورة، وقد لعب عامل المضاربة في الأسواق النفطية الآجلة دورا فعالا في لعبة ارتفاع الأسعار.

ثانيا: آثار الأزمة النفطية 2004

وتتمثل نتائج هذه الأزمة النفطية في النقاط التالية:[1]

– عدل صندوق النقد الدولي للنمو العالمي، حيث خفض من احتمال نمو الناتج الإجمالي العالمي إلى 4.3 %لعام 2005 بعد أن كان توقعاته السابقة 4.9 %لنفس السنة؛

– زيادة معدلات الفائدة في منطقة اليورو؛

– توقع اقتصاديون أمريكيون حدوث تباطؤ طفيف في الاقتصاد وارتفاع معدلات التضخم؛

– بدأت وللمرة الأولى منذ عقد السبعينيات في القرن الماضي الدول الآسيوية تعاني آثار الارتفاعات لأسعار النفط، ففي سنغافورة قد تلجأ الخطوط الجوية إلى رفع رسوم الوقود على تذاكر السفر؛

– الزيادة في معدل السياحة بالنسبة للدول العربية الغير نفطية مثل مصر، لبنان، تونس والمغرب؛

– يعتبر ارتفاع أسعار النط فرصة للدول العربية المنتجة للنفط لتنويع اقتصاداتها والاستخدام الأمثل للعوائد النفطية المرتفعة.

المطلب الثالث: الأزمة النفطية 2014

شهدت أسعار النفط في الأسواق منذ يونيو 2014 هبوطا مطردا، إذ كان سعر خام برنت في حدود 110 دولار للبرميل، لكن انحدر في الأيام الأولى من جانفي 2015 إلى ما دون خمسين دولارا، ويرجع هذا الهبوط إلى ما يسمى أساسيات السوق ، المتمثلة في التفاعل بين العرض والطلب، إضافة إلى قوة العملة الأمريكية الدولار وتأثير الدولار وتأثير نشاط المضاربين في الأسواق.[2]

أولا: أسباب الأزمة النفطية 2014

تتمثل العوامل المتراكمة التي ساهمت في انهيار أسعار النفط العالمية وحدوث أزمة نفطية في :[3]

– انخفاض مستويات النمو الاقتصادي العالمي، حيث بلغ معدل النمو في منطقة اليورو 0.2 %فقط في الربع الثالث من سنة 2014؛

– تركيز منظمة الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار؛

– تزايد إنتاج النفط الصخري الأمريكي؛

– موقف السعودية من تدهور الأسعار وذلك بتبنيها قرار عدم تخفيض الإنتاج؛

---

[1]- نهاد فوغالية ، مرجع سابق، ص 40.

[2]- مخلوفي عبد العالي، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 – 2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018، ص41.

[3]- فتيحة خوميجة وكريمة فرحي، **أثار تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (2004- 2016)** ، مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية، المجلد 4، العدد 2، 2019، ص 185.

- الأسباب السياسية المتمثلة في معاقبة روسيا بسبب موقفها من الأزمة الأوكرانية وكذلك إيران بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها.

ثانيا: آثار الأزمة النفطية 2014

التأثير كان إيجابيا أغلب الحالات على الدول المستوردة المتقدمة مثل أمريكا، اليابان ومنطقة اليورو. وذلك من خلال ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك من خلال التوافر في فاتورة الوقود والمواصلات، وانخفاض تكاليف مدخلات الإنتاج من الطاقة وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في انتاجها مثل البترو كيماويات، الألمنيوم والورق. أما بالنسبة للدول الأخرى المستوردة للنفط سيكون التأثير سلبا من خلال قنوات التبادل مثل انكشاف البنوك الأسترالية عن الأسواق الروسية والتبادل التجاري.[1]

[1]- نهاد فوغالية واخرون، مرجع سابق، ص 41.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية

من خلال المباحث السابقة تم التطرق إلى كل من ماهية سعر النفط وكذا الأزمات التي تعرضت لها أسعار النفط، ولتكملة هذه المعلومات يجب معرفة محددات أسعار النفط في السوق العالمية وهذا ما سنتطرق له.

المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط

من المتداول أو الطبيعي أن أي سلعة لديها مكان تتداول فيه والذي يعرف بالسوق، بغض النظر عن طبيعة السلعة. وبما أن النفط هو عبارة عن سلعة فلديه سوق يتداول فيها وهي ما تعرف بسوق النفط العالمي ومن خلال هذا الطلب سيتم التطرق إلى أنواع الأسواق العالمية.

أولا: الأسواق الفورية للنفط

عرفتها صناعة النفط قديما وتعتبر وسيلة للتخلص من الفوائض النقدية بأسعار منخفضة وهي ليست سوقا واحدة بل مجموعة أسواق يتم فيها تداول المنتجات النفطية وقد عرفت الأسواق الفورية منذ نشوء الصناعة البترولية، وتتسم هذه الأسواق بكونها تشكل موانيء رئيسية توفر خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية ووفرة وسائل الاتصال الدولي إضافة إلى تميز موقعها الجغرافي ووجودها قرب مصافي التكرير وتعتبر الأسعار السائدة في هذه الأسواق مؤشرا جيدا لأوضاع السوق العالمي للنفط من حيث كونها تبرز واقع الأسعار التي تحقق التوازن بين العرض والطلب النفطي خارج إطار العقود طويلة الأجل، وقد دفعت الاختلالات التي عرفتها السوق العالمية للنفط في أواسط الثمانينات والتي نتج عنها فوائض هامة في العرض العالمي للنفط في الأسواق الفورية إلى درجة متقدمة في الأهمية.[1]

ثانيا: الأسواق الآجلة

ظهرت خلال الثمانينات وهي أسواق عرفها العالم قديما في مجال السلع التي يخضع عرضها لتقلبات يصعب التنبؤ بها مثل المنتجات الزراعية أما بالنسبة للنفط فهو ظاهرة مستحدثة فلا تنتعش إلا في ظل أسعار تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار حيث توفر تلك الأسواق لمن يشتري السلعة خاصية التحوط من مخاطر تغير السعر في المستقبل، ويوجد منها ثلاث أسواق رئيسية هي: (بورصة نيويورك التجارية، مجلس شيكاغو التجارية، البورصات الدولية للبترول ومقرها لندن). وقد ارتفعت نسبة التعامل في الأسواق الآجلة إذ بلغ عدد العقود الآجلة المتداولة في بورصة نيويورك سنة 1982 ما يقارب 7.3 ألف عقد ليرتفع إلى 467 ألف عقد خلال النصف الأول من عام 2002 وهذا يدل أن هذه الأسواق لم تحد مقتصرة على من يرغب في اقتناء النفط لمواجهة احتياجاته الفعلية، بل فتحت المجال للمضاربين للتأثير على حركة الأسعار بما يخدم مصالحهم على مدار الساعة باستخدام شاشات الكمبيوتر في نيويورك، لندن وسنغافورة.[2]

---

[1]- بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973- 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017- 2018، ص 94.

[2]- أحمد شيبني ومحمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990- 2012)**، تخصص نقود ومالية دولية، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيجل، 2013- 2014، ص 14.

المطلب الثاني: العرض والطلب على النفط

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى كلمن العرض والطلب النفطي والعوامل المؤثرة على كل واحدة منهم.

أولا: العرض النفطي

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرض كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد.[1]

كما أنه توجد العديد من العوامل المؤثرة على العرض سواء بالارتفاع أو الانخفاض وهذه بعض العوامل:

- **مقدار الطلب على النفط:** هو من العوامل المؤثرة على العرض النفطي بصورة كبيرة فالطلب قد يكون مقداره كبيرا أو متوسطا أو صغيرا، وقد يكون متزايدا بصورة مضطردة أو مستقرة أو متناقصة. والعلاقة بين الطلب والعرض هي علاقة طردية أي كلما كان الطلب كبيرا ومتزايدا في معدلات نموه فإن تأثيره إيجابي على تطور عرض السلعة النفطية وبصورة واسعة ومضطردة وهذا هو واقع حال الطلب النفطي في علمنا المعاصر، وإذا كان الطلب صغيرا أو محدودا أو متناقصا فإن تأثيره سلبي على العرض النفطي.[2]
- **سعر النفط:** تتحدد كميات العرض أيضا بأسعار النفط والعلاقة بينهما طردية فإذا ارتفعت الأسعار إلى مستويات عالية فهذا سيشجع الدول المنتجة للنفط على رفع إنتاجها وذلك من أجل اتخاذ التدابير المتعلقة بعمليات البحث والتنقيب وتحديدا إمداداتها النفطية وفقا للسعر الذي يتماشى مع حاجيات اقتصاديها وسياستها النفطية. أما إذا حدث العكس فإن المنتجين سوف يقلصون من الإمدادات النفطية خاصة إذا عرفت الأسعار انخفاض إلى مستويات لا تتناسب مع تكلفة استخراج النفط والقدرة الشرائية لقيمة العملة.[3]
- **العوامل الجيو سياسية:** ان الاضطرابات في الدول الكبرى المنتجة للنفط تؤثر في عرض النفط وترك أثارها في المتعاملين في سوق النفط باحتمال انخفاض الإمدادات من النفط وهو ما يدفع الأسعار إلى الارتفاع.[4]
- **المنافسة بين المنتجين للنفط:** إن السوق النفطية يتكون من عدد من المنتجين وتحاول كدولة أو شركة نفطية الحصول على أكبر حصة من السوق وعلى أرض الواقع فإن هذه المنافسة موجودة بين دول منظمة الأوبك والدول غير الأعضاء في المنظمة وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق النفطية هذا من شأنه أن يؤثر على الكميات المعروضة.[5]

---

[1]- هاشم علوان حسين، عبد محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992، ص 311.

[2]- عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص 52.

[3]- بولعواد نوال، مرجع سابق، ص106.

[4]- طهرات محمود وموهوبي خليصة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر(دراسة تحليلية ما بين 2000- 2017)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم تجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2018- 2019، ص8.

[5]- نهاد فوغالية واخرون، مرجع سابق، ص 27.

ثانيا: الطلب النفطي

يتحدد الطلب النفطي بمدى مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية أو إنتاجية.[1]

وبالتالي يتحدد الطلب على الموارد النفطية لمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين خلال فترة زمنية محددة بهدف إشباع سواء كانت لأغراض إنتاجية أو استهلاكية.[2]

وللطلب النفطي عوامل مؤثرة أيضا وسنتطرق لبعض منها:

- **الاستقرار السياسي:** يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار فالاضطرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات في الوقت الحالي.[3]
- **معدل النمو الاقتصادي ودرجة التقدم الصناعي:** تعتبر الطاقة وخاصة النفط عنصر أساسي من عناصر العملية الإنتاجية وعملية التطور الاقتصادي والصناعي، فالنفط محرك العملية الإنتاجية وفي نفس الوقت مؤشر ومقياس لذلك المستوى التطوري، فزيادة النمو الاقتصادي تتطلب زيادة في استهلاك النفط خاصة في ظل التطور التكنولوجي الميكانيكي الهائل، كما أن انخفاض النمو الاقتصادي يؤثر سلبا على الكميات المطلوبة من النفط.[4]
- **عدد السكان:** هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب النفطي، فكلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى نمو وتزايد الطلب مع أن هذا العامل ثانوي ومكمل وليس أساسي، وتأثيره يكون نسبيا بحسب تكامله مع بقية العوامل وبالأخص مع عامل التطور الاقتصادي والصناعي.[5]
- **السعر:** حيث تشير النظرية الاقتصادية إلى أن تأثير سعر أي سلعة يكون عكسيا على الكميات المطلوبة منها. مع الأخذ بعين الاعتبار أن مرونة الطلب السعرية للنفط في فترة الأجل القصير قليلة لأنها تقتضي بعض الوقت نظرا لأهمية النفط وعدم قدرة البدائل على الإحلال الفوري.[6]

---

[1]- نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000، ص 24.
[2]- هاشم علوان حسين وآخرون، مرجع سابق، ص 320.
[3]- ضياء مجدي الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 29.
[4]- نهاد فوغالية وآخرون، مرجع سابق، ص 28.
[5]- بولعواد نوال، مرجع سابق، ص 104.
[6]- نهاد فوغالية واخرون مرجع سابق، ص 28.

المطلب الثالث: أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك

أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل والتي تسيطر على أسعار النفط وتتحكم فيها حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى، وبناء على مبادرة فنزويلا عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزولا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة الأوبك. فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله الكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة.[1]

عرفت أسعار النفط تقلبات عديدة ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم هذه التقلبات إلى مرحلتين:

أولا: مرحلة ما قبل الأوبك

عرفت الكثير من الأحداث الاقتصادية والسياسية والعسكرية، أبزها الحرب العالمية الأولى والثانية والأزمة الاقتصادية 1929 وفي ظل هذه الأحداث كانت الشركات العالمية متعددة الجنسيات وعلى رأسها الشركات الأمريكية المحدد الوحيد لأسعار لنفط الخام باعتبارها صاحبة الأسبقية التاريخية فاكتشاف النفط بشكله الاقتصادي والتجاري، حيث تمكنت من خلاله الشركات النفطية العملاقة من الاتفاق على سعر مرجعي للنفط وهو سعر النفط خليج المكسيك، وقد ميز هذه المرحلة ثلاث أشياء هي:

- لم يكن النفط سلعة دولية بالغة الأهمية، حيث لا يزال الفحم هو المصدر الأساسي للطاقة؛
- تحديد الأسعار كان يتم في إطار المنافسة بين الشركات النفطية العملاقة التي تعمل وفق مبادئ وقواعد سوق احتكار القلة؛
- الدول المنتجة والمستهلكة والمصدرة للبترول الخام كانت في معظمها الدول الصناعية نفسها، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي ظل هذه الظروف بدأت أهمية نفط الشرق الأوسط وافريقيا تتعاظم ليصبح نفطها الممول الأول لأوروبا بنسبة تفوق 75 بالمئة.[2]

ثانيا: مرحلة ما بعد الأوبك

كان لنشأة الأوبك في سنة 1960 الأثر الهام في صناعة الأسعار، وكانت بمثابة ضربة قاسية عصفت بآمال وأهداف الشركات النفطية العالمية ومن ورائها الدول الصناعية الكبرى، حيث كانت بوادر الاستقلال في اتخاذ قرارات التسعير والاستثمار في مجالات التنقيب والتصنيع تظهر على ساحة الدول المنتجة والمصدرة، وذلك على الرغم من حصول الشركات العالمية على امتيازات البحث والتنقيب والتكرير في مناطق الدول النامية خلال هذه الفترة، ومع توسيع وزيادة عدد أعضاء المنظمة الذي تزامن مع أزمة الإمدادات النفطية الناتجة عن

[1]- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وافاق تطورها**، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 75.
[2]- نهاد فوغالية وآخرون، مرجع سابق، ص 32- 33.

حرب السادس من أكتوبر 1973 القرار التاريخي للدول العربية الأعضاء في المنظمة بقرار المقاطعة البترولية للولايات المتحدة الأمريكية وهولندا.[1]

بعد التخلي على قرار المقاطعة سنة 1974 بدأت الأسعار في الانخفاض حتى سنة 1978 معلنة عن بداية صدمة نفطية ثانية أدت بأسعار النفط لترتفع إلى حدود 36 دولار للبرميل سنة 1980 بعد أن كانت منخفضة لأقل من 13 دولار للبرميل، مشيرة مرة أخرى إلى تدخل عوامل السياسة والحرب في بسط تأثيراتها على صناعة الأسعار، وذلك بسبب الثورة الإسلامية في إيران سنة 1978 التي أدت إلى توقف صادرات النفط الإيرانية، أخذين بعين الاعتبار أهمية ما تمثله حصة النفط الإيراني من الإمدادات العالمي.[2]

[1]- عبد القادر سيد أحمد، مرجع سابق، ص 77.
[2]- أحمد شبيني أخرون، مرجع سابق، ص 23.

الخلاصة :

يعد النفط سلعة مهمة حيث أصبح يفهم فيها الجاهل والعالم، ويتصفح أخباره كل الفئات العمرية وبما أنها سلعة فلديها سعر يتحدد من خلال سوق المتداول فيها، ولديه عدة أنواع كالسعر المعلن، سعر متحقق وسعر الإشارة وغيرها من الأنواع.

ومرت هذه الأسعار بتطورات عبر فترات زمنية حيث عرفت ارتفاع وانخفاض من فترة لأخرى، كما سبق ذكره أن لكل سلعة سوق يتداول فيها وللنفط أسواق عالمية منها أسواق فورية وأسواق آجلة، وكأي سلعة النفط يتأثر بالعرض والطلب. وفي الأخير تناولنا أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك وتم تقسيمها إلى مرحلتين: أسعار النفط ما قبل الأوبك وأسعار النفط ما بعد الأوبك.

الفصل الثاني:

ماهية النمو الاقتصادي

تمهيد:

يعتبر النمو الاقتصادي من أهم الأهداف الي تسعى إليها الدول، حيث أصبح من الشروط الضرورية لتحسين مستوى المعيشي للمجتمعات. وعليه إن النمو الاقتصادي من المواضيع التي نالت حيزا كبيرا من الاهتمام من طرف الاقتصاديين والباحثين بهدف التعرف على أسرار النمو الاقتصادي ومصادره وأساليب تحقيقه واستمراره.

وللإلمام بمختلف جوانب هذا الموضع المهم تم التطرق إلى كل من مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي وكذا عناصر وخصائص النمو الاقتصادي إضافة إلى نظريات النمو الاقتصادي وفي الأخير تم التطرق إلى محددات ومؤشرا النمو الاقتصادي وأهميته بحيث تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: أساسيات النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي مؤشرا ذا أهمية بالغة لدى المفكرين الاقتصاديين، ومن خلال هذا المبحث تم التطرق لكل مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي، وكذا خصائص وعناصر النمو الاقتصادي بعد تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالتالي.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي تطرق إليها الباحثون والعلماء ونذكر البعض منها:

– يعرف الاقتصادي S.Kuznets النمو الاقتصادي في كتابه " النمو والهيكل الاقتصادي" بأنه: ظاهرة كمية وبالتالي يعرف النموعلى أنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادي، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي يحتاج الأمر إليه.[1]

– يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد الحقيقي GDP (القيمة السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة داخل بلد ما خلال فترة زمنية) والتي تقيس مستوى المعيشة.[2]

– عرف سيمون كوزنتس النمو الاقتصادي على أنه: الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسة والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها.[3]

– النمو الاقتصادي هو الزيادة في الدخل الوطني الحقيقي في المدى الطويلة أي باستبعاد التغير في القيمة والتقلبات الدورية في الدخل الوطني وكثيرا ما يتخذ معيار النمو الاقتصادي كالزيادة في الدخل الوطني منسوبة إلى الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في عدد السكان أي الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي.[4]

---

[1]- عبد الصمد عبد الرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020- 2021، ص 70.

[2]- أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2015- 2016، ص 22.

[3]- جلود فاطمة الزهراء، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990- 2020**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية والتجارة الدولية، قسم علوم تجارية، جامعة غرداية، 2020- 2021، ص 11.

[4]- مقلاتي عادل، **دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990- 2012)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2014- 2015، ص 7.

ثانيا: أنواع النمو الاقتصادي

- **النمو الطبيعي التلقائي:** هو ذلك النمو الذي يحدث في صورة عمليات موضوعية في مسارات تاريخية تتعاقب كما تتعاقب عمليات التاريخ الطبيعي، وقد حدثت ظاهرة النمو الطبيعي تاريخيا بالانتقال من مجتمع الإقطاع إلى مجتمع الرأسمالية.[1]
- **النمو العابر:** هو ذلك النمو الذي يحصل نتيجة لعوامل طارئة لا تتسم بالثبات ولا القصد عادة تكون خارجية، ما تلبث أن تزول ويزول معها النمو الاقتصادي الذي أحدثته، وتقع أكثرية الدول النامية تحت هذا النمط من النمو، كالنمو المحقق نتيجة لارتفاع الأسعار بالنسبة للبلدان التي تعتمد على مورد أساسي كالنفط في الدول النامية مثلا.[2]
- **النمو المخطط:** هو عبارة عن ذلك النمو الذي يكون نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد ومتطلبات المجتمع، وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين وواقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ والمتابعة ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة مستوياته. وتجدر الإشارة إلى أن دراسات وأساليب التخطيط الاقتصادي، تعتبر نهجا عمليا حديث النشأة نسبيا فقد أصبح التخطيط نشاطا واسعا تمارسه دول عديدة، وغدت التنمية بذلك هدفا غاليا تسعى لتحقيقه كافة دول العالم، لذلك سعت العديد من الدول الرأسمالية الكبرى لتعظيم استفادتها من بعض أدوات التخطيط لرسم سياسات الطلب الفعال، وتحقيق العمالة الكاملة وفقا للنظرية الكنزية لمعالجة الأزمات الدورية التي تلحق لمستويات النشاط الاقتصادي.[3]

[1]- حبيب كميل والبني حازم، **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 1997، ص 17.
[2]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 73.
[3]- أحمد شبيني واخرون، مرجع سابق، ص 10-41.

المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي

تعددت خصائص النمو الاقتصادي، وفيما يلي بعض منها:[1]

أولا: المعدلات المرتفعة لنصيب الفرد من الناتج والنمو السكاني

مرت كل الدول المتقدمة حاليا وهي في خبرتها التاريخية للنمو الاقتصادي في الفترة 1770 إلى غاية الوقت الحاضر بتحقيق معدلات مرتفعة لكل من نصيب الفرد من الناتج والزيادة السكانية، فقد بلغ متوسط معدلات النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج في تلك الدول خلال 200 سنة الماضية نحو 2 %، 1% بالنسبة للنمو السكاني و3% بالنسبة لنمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي. وقد تضاعفت هذه المعدلات خلال 36 سنة بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج و72 سنة للنمو السكاني و24 سنة بالنسبة للناتج الوطني الإجمالي، حيث تضاعفت هذه المعدلات بصورة كبيرة لتلك الدول مقارنة بفترة ما قبل الثورة الصناعية في أواخر القرن الثامن عشر.

ثانيا: المعدلات المرتفعة للإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج

الخاصية الثانية للنمو الاقتصادي هي الارتفاع النسبي لمعدل الزيادة في إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج. فقد أكدت الدراسات السابقة للبنك الدولي أن إجمالي الإنتاجية لعناصر الإنتاج هي المحدد الأساسي لنمو الدول النامية، وتوضح الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج الكفاءة في استخدام كل المدخلات المستخدمة في دالة الإنتاج. وقد أظهرت دراسات أخرى أن معدلات الزيادة في الإنتاجية الكلية المحسوبة في أي دولة تدرجت من 50% إلى 75% للنمو التاريخي بالنسبة لنصيب الفرد من الناتج في الدول المتقدمة.

ثالثا: المعدلات المرتفعة في التحول الهيكلي الاقتصادي

لقد سجل النمو الاقتصادي عبر التاريخ للدول المتقدمة المعاصرة الخاصية الثالثة الهامة للنمو، وهي المعدل المرتفع للتغير القطاعي والهيكلي الملازم لعملية النمو. حيث يتمثل هذا التغير الهيكلي في التحول التدريجي من الأنشطة الزراعية إلى الأنشطة غير الزراعية، ومنذ وقت قريب كان التحول من قطاع الصناعي إلى القطاع الخدمي، ويصاحب هذا التحول تغييرات جوهرية في حجم الوحدات الإنتاجية وذلك من خلال التطور من الشركات الأسرية والشخصية إلى الشركات غير الشخصية الوطنية ومتعددة الجنسيات. وأخيرا التحول المماثل في الوضع المهني لقوى العمل من الأنشطة الزراعية والريفية إلى المناطق الحضرية والأنشطة الصناعية والخدمية.

[1]- وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة :الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقارنة خلال 1990-2010)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013- 2014، ص 10-12

رابعا: المعدلات المرتفعة للتحول الاجتماعي والسياسي والإيديولوجي

عادة ما يصاحب التغيير في الهيكل الاقتصادي في أي مجتمع تغييرات في الاتجاهات والمؤسسات والإيديولوجيات، وتعرف عملية التحول الحضري هذه بالتحديث " Modernisation " ولهذه العملية مجموعة من المظاهر أهمها: الرشاد، التخطيط الاقتصادي، التعاون أو التوازن الاجتماعي والاقتصادي والمساواة، تحسين الاتجاهات والمؤسسات.

خامسا: الإمداد الاقتصادي الدولي

هذه الخاصية تبين دور الدول المتقدمة في الساحة الدولية. فهناك ميل تاريخي للدول الغنية للسيطرة على المنتجات الأولية والمواد الخام والعمالة الرخيصة، وكذلك فتح الأسواق المربحة بالنسبة لمنتجاتها الصناعية، مثل هذه الأنشطة الاستعمارية قد أصبحت ممكنة من خلال القوى التكنولوجية الحديثة خاصة في المواصلات والاتصالات. فكل هذا كان له تأثير كبير على توحيد العالم وتحقيق العولمة بوسائل لم تكن موجودة من قبل في القرن التاسع عشر.

سادسا: الانتشار المحدود للنمو الاقتصادي

على الرغم من الزيادة الضخمة في الناتج العالمي عبر القرنين الماضيين نجد أن هذا التوسع في النمو الاقتصادي الحديث مازال يقتصر على ما يعادل أقل من ربع سكان العالم، فالأقلية من سكان العالم يتمتعون بأكثر من 80% من الناتج العالمي، في ظل علاقات اقتصادية غير متكافئة بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة والمتخلفة والفجوة آيلة إلى التوسع أكثر فأكثر.

المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي

تشمل عناصر النمو الاقتصادي ثلاث عناصر وهي العمل، تراكم رأس المال، التقدم التقني، فيما يلي شرح عنصر بشكل مفصل:

أولا: العمل

يتمثل في الجهد المقدم من طرف الفرد بغية إنتاج سلع وخدمات قصد إشباع حاجاته ويمكن قياس حجمه بعدد العمال وعدد ساعات العمل الفعلية، كما لا يجب إغفال تركيبة العمال كالسن، الجنس والتكوين بما في ذلك من أثر بالغ على للإنتاجية فقد يزيد الإنتاج دون الرفع من عدد العمال أو ساعات العمل ما معناه ارتفاع إنتاجية عنصر العمل نتيجة تغير أو تحقيق تركيبة العمل.[1]

ثانيا: تركم رأس المال

ينتج تراكم رأس المال عندما تدخر الأمة ومن ثم تستثمر جزءا من دخلها الحالي، بقصد زيادة الإنتاج والدخل في المستقبل، كذلك يمكن أن ينتج تراكم رأس المال عن طريق الافتراض الداخلي أو الخارجي والمساعدات الخارجية. هذا ويقسم رأس المال إلى قسمين هما:[2]

- **رأس المال المادي:** يتمثل في المصانع الجديدة، الآلات والمعدات؛
- **رأس المال البشري:** في استثمار في العنصر البشري من خلال التعليم والتدريب.

ثالثا: التقدم التقني

أو ما يعرف بالتقدم التكنولوجي وبعد عامل أساسي ومهم للنمو الاقتصادي، ولا يأتي هذا التقدم في الغالب من دون مقابل بل يجب السعي وراءه في نشاط إرادي. وهو النشاط غالبا ما يدفعه البحث عن الربح المادي، وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي تكون منظمة في السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات. كما قد تكون متظمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد ولا تنفصل عنهم. وينبغي التنويه إلى إمكانية أن يصبح التقدم التكنولوجي معزز للعمل أو لرأس المال، يحدث النوع الأول عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كاستخدام وسائل العرض ووسائل الاتصال في الفصول التعليمية، وبالمثل بتحقيق التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية، كاستعمال المعدات والأدوات الزراعية الحديثة بدل التقليدية في عملية الإنتاج الزراعي.[3]

---

[1]- عبد الرحمن بن سانية ومصطفى عبد اللطيف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2014، ص 25.

[2]- سليمان قادي وحسام الدين التجاني ومحمد عبسي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1980- 2016)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2017 -2018، ص 10.

[3]- الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه ، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017- 2018، ص 39-40.

المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي

هناك عدة نظريات للنمو الاقتصادي، وعدة تصنيفات لهذه النظريات ومن خلال هذا المبحث تم تصنيف نظريات النمو الاقتصادي إلى ثلاث نظريات كالتالي: النظرية الكلاسيكية، النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي

يعتبر الاقتصاديين الكلاسيك أول من اهتم بالنمو الاقتصادي وعلى رأسهم آدم سميث، ديفيد ريكاردو وروبرت مالتوس، حيث نظروا إلى أن النمو الاقتصادي على أنه إنتاج عملية التراكم الرأسمالي، وكانت الفكرة الأساسية تتعلق بأن الرأسمالية الحرة هي أساس عملية النمو، إضافة إلى تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي النمو.[1]

أولا: آدم سميث

يرى آدم سميث أنه عندما ينطلق النمو الاقتصادي فإنه يصبح متجددا ذاتيا. ففي ظل وجود بعض التراكم الرأسمالي وتوفر السوق الكافي فإن تقسيم العمل والتخصص يأخذ مكانه بما يتمخض عنه تزايد الدخول. ويترتب على الزيادة في الدخول توسيع حجم السوق فضلا عن تزايد الادخار والاستثمار ويمهد هذا الطريق لتقسيم أكبر للعمل وكذلك لنمو الدخل، وينتج عن تقسيم العمل ميزة أخرى هي تزايد الأفكار الجديدة لإنتاج السلع حيث أن التراكم الرأسمالي – الذي أصبح ممكنا عن طريق التقسيم السابق للعمل والتخصص– يأخذ صورة سلع ومعدات أفضل. غير أن آدم سميث يرى أنه توجد حدود لهذه العملية التراكمية للنمو أي أنه توجد قيود توقف هذه العملية التراكمية للنمو ويحدث ذلك عندما يصل الاقتصاد إلى الحدود التي بها الاستخدام العام للأرض المتوفرة، هذا فضلا عن مناخ الدولة وموقعها بالنسبة للدول الأخرى والعامل الذي يوقف عملية النمو في النهاية هو ندرة الموارد الطبيعية.[2]

ثانيا: دافيد ريكاردو

يعتبر ريكاردو من أبرز الاقتصاديين التقليديين الذين حاولوا دراسة موضوع النمو الاقتصادي، واتصف تحليله حول الموضوع بالتشاؤم، وأقر في تحليله قانون القلة المتناقصة، بدل من الغلة المتزايدة التي نادى بها آدم سميث، واعتبر ريكاردو الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء، وقسم المجتمع إلى ثلاث طبقات هي (الرأسمالية والعمال وملاك الأراضي)، ويتحمل الرأسماليون عبء قيادة عملية النمو، حيث أنهم يقومون بإنشاء المصانع وتجهيزات بالآلات وتشغيل قوة العمل وإعادة استثمار الأرباح ومعرفة فرص الاستثمار الأكثر ربحية وكذلك توزيع الاستثمار بين قطاعات الإنتاج المختلفة. أما طبقة العمال فهي طبقة ذات كثافة عددية ولا تحظى بأهمية كبيرة، وذلك لعدم امتلاكها وسائل الإنتاج. وأجرها لا يتعدى حد الكفاف، ويرى ريكاردو أن أي زيادة عليها يؤدي لزيادة عرض العمل، ومن ثم انخفاض الأجور مرة أخرى، وبالنسبة لطبقة

[1]- مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن، دار وائل للنشر، 2007، ص 41.
[2]- وعيل ميلود، مرجع سابق، ص 17.

ملاك الأراضي الزراعية فهي فئة لها أهميتها في المجتمع الزراعي، وأن التقدم الناتج عن تراكم رأس المال. يؤدي إلى زيادة الضغط على الأراضي الزراعية، ومن ثم امتداد الزراعة إلى الأراضي الأقل خصوبة ومع وجود قانون تناقص الغلة، يؤدي التنافس بين المزارعين للحصول على الأراضي الزراعية، وإلى حصول الملاك على جزء من العائد يطلق عليه الريع، وبالتالي قسم ريكاردو الخل إلى ثلاث أجزاء هي: الأجور، الأرباح والريع.[1]

المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية

من أشهر مفكريها " روبرت سولو" و" جوزيف شومبيتر". اعتمد النيوكلاسيك في منطقهم على قانون تناقص الغلة ل "دفيد ريكاردو" ونظرية السكان ل " روبرت مالتوس"، فقد اعتبر النيوكلاسيك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات، ولم يفسر كجزء من عملية التنمية، وقد اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب على عكس الكلاسيك الذين اهتموا بجانب العرض. ساهم النيو كلاسيك باتساع التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بالتراكم الرأسمالي، حيث اعتبر الكلاسيك قيام الطبقة الرأسمالية بإعادة استثمار دخولهم بطريقة آنية، طالما كان معدل الربح يفوق مستوى الصفر قليلا، على اعتبار أن المدخر هو المستثمر، ولكن النيوكلاسيك اعتبروا العملية مجزأة، يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية باستخدام أرصدة مقترضة، ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين، حيث يعمل معدل الفائدة على تحقيق التوازن بين المطلوب من الأرصدة الاستثمارية والمعروضة من هذه الأرصدة، ويؤدي دورا أساسيا في تحديد حجم الاستثمار، حيث رجال الأعمال يقومون بالمقارنة بين معدل العائد المتوقع من الاستثمار ومعدل الفائدة الذي يمكن الإقراض على أساسه، فإذا فاق معدل العائد المتوقع معدل الفائدة يكون الاستثمار مربحا، والعكس صحيح.[2]

واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:[3]

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأة تزايد حجم السكان، التقدم السكاني)؛
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج؛
- عدم تأثير النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العملية، الاستثمارات)؛
- الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة.

[1]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 86.

[2]- الياس عيايشة، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017-**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019- 2020، ص 18-19.

[3]- ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (علاقات وروابط)**، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013، ص165.

المطلب الثالث: النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي

تمثل سنوات الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر الميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي، سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة للامتدادات النظرية للنماذج النيو كلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة النفط الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، مما أدى ذلك إلى رجوع سبه كامل لنظريات النمو، فبعد ذلك ظهرت نظريات جديدة في النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكن أن ينشأ منها أثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:[1]

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال المادي أثناء مباشرة عملية الإنتاج والتي ينتج عنها تولد المعرفة؛
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة؛
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموعة الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي تزيد من كفاءتهم الإنتاجية؛
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

[1]- نفس المرجع، 166.

المبحث الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي

بعد التطرق للإطار النظري للنمو الاقتصادي وكذا نظرياته، أصبح من الضروري التطرق أكثر لأساسيات النمو الاقتصادي، وهذا ما تم تناوله خلال هذا المبحث حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مطالب كما يلي: محددات النمو الاقتصادي، أهمية دراسته وكذا مؤشرات قياس النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي

هناك الكثير من محددات النمو الاقتصادي، سوف نتناول أهم هذه المحددات:

أولا: رأس المال المادي

يتمثل في صورة الاستثمار في المعدات والآلات والتجهيزات الإنشائية والبنية الأساسية، وهو يعد من العوامل المؤثرة بقوة في النمو خاصة في المراحل الأولى، حيث توجد علاقة ايجابية بين النمو في ناتج العامل والاستثمار في رأس المال المادي بالمجتمع، ولذا يكون له تأثير إيجابي قوي على النمو وبخاصية في الأجل الطويل.[1]

ثانيا: رأس المال البشري

يعتبر التقدم التكنولوجي عامل أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي، لكن العديد من الاقتصاديين النيوكلاسيك، تكلموا على ضرورة دمج عامل إضافي مهم وهو رأسمال البشري، هذا الأخير يلعب دورا مهما في إحداث النمو الاقتصادي الداخلي. عقدين من الزمن انتشرت في البلدان النامية جهود كبيرة بشأن الرفع من مستوى التعليم، واليوم أكثر من 70% من أطفالهم التحقوا بالمدارس، وما يقارب 40% منهم يندمجون في نظام التعليم الثانوي، هذه الجهود تغطي الاحتياجات الخاصة ويعتبر بمثابة استثمار فعال من شأنه المساهمة في رفع الإنتاجية.[2]

ثالثا: الانفتاح المالي

يعمل على توفير التمويل اللازم لعمليات الاستثمار من خلال الاقتراض من الخارج وتخفيض تكلفة الاستثمار، وتطوير الأسواق المالية وتنويع محافظ الاستثمار، فضلا عن الارتفاع بكفاءة الجهاز المصرفي وتحسين الخدمات المصرفية، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الادخار والاستثمار بالإضافة إلى زيادة كفاءة تخصيص رؤوس الأموال بالدولة. كما أن الانفتاح المالي يرتبط بزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد واحدا من المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي، حيث يساهم في سد كل من فجوة الموارد المحلية والفجوة التكنولوجية، وتحقيق تخصيص أفضل للاستثمارات، بالإضافة إلى تحفيزه وتكامله مع الاستثمارات المحلية، ونقل

---

[1]- علي عبد الوهاب نجا، **محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970- 2009) – دراسة تحليلية قياسية-** ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الأول، 2012، ص 575.

[2]- بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر-** ، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010-2011، ص 182.

النظم الإدارية المتطورة، وتحسين بيئة الأعمال المحلية بالدولة، وخاصة في الدول التي يكون لديها قدر كاف من رأس المال البشري واستقرار في سياساتها. وهو ما يؤيده تجربة الصين الناجحة في السنوات الأخيرة.[1]

رابعا: الانفتاح التجاري

أثبتت عديد من الدراسات وجود علاقة طردية بين تحرير التجارة والنمو، نظرا لما يترتب عليها من تخصيص أفضل للموارد وفقا للمزايا النسبية، كما تسهل الحصول على المدخلات بتكلفة أقل وجودة أعلى، وكذلك التكنولوجيا المتطورة بصورة مستمرة، وزيادة درجة المنافسة، وكلها أمور تساهم في رفع كفاءة وإنتاجية عوامل الإنتاج. وهوما أكدته عديد من الدراسات، وعادة ما تكون الاستفادة أكبر في حالة الدول الصغيرة، نتيجة لتحسين الكفاءة الداخلية والتنافسية بها، رغم أنها تكون أكثر تأثرا بالصدمات الخارجية. وإن كان يرى البعض أن الأمر يتوقف على الإصلاحات التكميلية التي تساعد الدولة على الاستفادة من المنافسة الدولية.[2]

خامسا: التضخم

استنتج كل من Fisher (1993)، Gregorio (1993)، أنه يوجد علاقة عكسية بين تقلب معدلات التضخم والنمو الاقتصادي، ومن جهة أخرى أثبتت دراسة Vieilieu et Rajhi (1993)، أن التضخم لا يعتبر بمثابة متغير ذات صلة في تفسير النمو الاقتصادي، ولكن الأمر يرجع إلى سرعة تقلب الأسعار، كما خلص Borro (1997) في دراسته أن انخفاض التضخم هو في الواقع متغير مساعد على الوصول إلى الأداء الجيد للنمو الاقتصادي على المدى الطويل.[3]

[1]- علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق، ص 576.
[2]- نفس المرجع، ص 576- 577.
[3]- بربري محمد الأمين، مرجع سابق، ص 184.

المطلب الثاني: أهمية دراسة النمو الاقتصادي

ونعني بأهمية النمو الاقتصادي هو ما يحققه للفرد والمجتمع من مزايا ومحاسن: [1]

أولا: بالنسبة للأفراد

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة دخل الفرد الحقيقي وكذا زيادة الإنتاج المادي الموجه لتلبية الحاجات الإنسانية المختلفة وبالتالي فإن النمو الاقتصادي يرفع من القدرة الشرائية للأفراد ويساعد في القضاء على الفقر ومظاهر البؤس بين الأفراد وتحسين الصحة العامة. كما يساعد النمو على تخفيض عدد ساعات العمل للأفراد ويفتح لهم آفاق التحضر والرفاهية.

ثانيا: بالنسبة للدولة

إن الدولة هي الحامية العامة للأفراد والساهرة على أمنهم وذلك من خلال مختلف هيئاتها وهياكلها، وبما أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي فإنه يسهل لها مهماتها المختلفة ويدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج والدفاع، كما أن النمو يؤدي بالدول إلى إعادة توزيع الدخل على الأفراد وضمان بعض الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم، بالإضافة أن تدقيق الدولة وبحثها في مصادر النمو يجعلها تستطيع بناء إستراتيجية مستقبلة لمواصلة هذا النمو وذلك بناء على إحصائيات ومعطيات ميدانية.

المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي

يقاس النمو بعدة مؤشرات نذكر البعض منها:

أولا: الدخل الوطني الكلي

يقترح الأستاذ ميدMeade قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الكلي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل. إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب، وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا تؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية أو سلبية. فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عندما يزداد السكان بمعدل أكبر، ونقص الدخل الوطني لا تعني تخلفا اقتصاديا عندما ينخفض عدد السكان. يتعذر الاستفادة من هذا المقياس حينما تنتشر الهجرة من وإلى الدولة.[2]

ثانيا: متوسط نصيب الفرد من الدخل

يعتبره الكثير من الاقتصاديين من أكثر المعايير استخداما وصدقا، غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى الدول النامية، مما يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كالتي تعتمد في حسابه على اجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين فقط، فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج. وفي هذا

---

[1]- مغنية هواري، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016- 2017، ص 38.

[2]- محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات)**، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008، ص 104- 105.

الشأن يعتقد الاقتصادي Charles Kindle Berger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية حيث:[1]

معدل النمو= (الدخل الحقيقي للفرد للفترة t– الخل الحقيقي للفرد للفترة t−1) / الدخل الحقيقي للفرد للفترة t−1

ثالثا: معادلةSinger

وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، ولقد وصل إلى تلك بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود ودومار. وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها:[2] $D= SP –R^2$

D معدل النمو السنوي لدخل الفرد　　S معدل الادخار الصافي

P إنتاجية رأس المال　　R معدل نمو السكان

[1]- عبد الصمد بن عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 76.

[2]- نفس المرجع، ص 107-108.

الخلاصة:

يعتبر النمو الاقتصادي الزيادة المضطرة طويلة الأجل في نصيب الفرد، وتعدد أنواعه وتصنيفاته فهناك نمو عابر وآخر مخطط وكذا نمو تلقائي. ويميز هذا النمو عدة خصائص منها الإمداد الاقتصادي والانتشار المحدود، وللنمو الاقتصادي عناصر مهمة جدا كالعمل وتراكم رأس المال والتقدم التقني. بدون نسيان النظريات التي مرت على النمو الاقتصادي حيث تم تصنيفها إلى النظرية الكلاسيكية والنظرية نيوكلاسيكية وفي الأخير النظرية الحديثة للنمو الاقتصادي.

وبعد دراسة الإطار النظري للنمو الاقتصادي أصبح من المحتم التعمق أكثر في هذا الموضوع فتطرقنا إلى محددات النمو الاقتصادي كرأس المال المادي والبشري وكذا الانفتاح التجاري والمالي والتضخم. ونظرا لأهمية النمو الاقتصادي فمن الضروري معرفة أهميته بالنسبة للفرد والدولة، وصولا في الأخير إلى بعض مؤشرات النمو الاقتصادي كالدخل الوطني الكلي، متوسط نصيب الفرد من الدخل ومعادلة سينجر

الفصل الثالث:

دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو في الجزائر

تمهيد:

قمنا في الفصلين النظريين السابقين دراسة متغيري الدراسة كل على حدا ولكن سلوك المتغيرات والعلاقات بينهما لا يمكن قياسها نظريا ولكن بظهور الاقتصاد القياسي الذي يمكننا من فهم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومدى ترابطها ومدى تأثير بعضها على بعض. وهذا ما قمنا به في هذا الفصل حيث طبقنا دراسة قياسية على أسعار النفط ومدى تأثيرها على نصيب الدخل من الفرد من الناتج الداخلي الخام.

المبحث الأول: النفط والنمو في الجزائر

النفط والنمو هما متغيرات دراستنا لذلك قمنا بعرض بيانات كل منهما وتحليليها فيما يلي:

المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر

مر قطاع النفط في الجزائر بعدة تطورات نعرضها فيما يلي:

أولا: اكتشاف النفط في الجزائر

تعتبر الصحراء الجزائرية غنية بالثروات المعدنية ولهذا تكتسي أهمية كبيرة حيث تتربع على مساحة قدرها 2171800 كلم^2، أي أنها تستحوذ على 85% من المساحة الاجمالية للجزائر[1]، ويعود تواجد النفط في الجزائر جيولوجيا إلى آلاف السنين، إلا أن بداية اكتشافه على الطبيعة واستغلاله الصناعي كثروة كان مع بداية القرن العشرين، فأول اكتشاف للنفط في الجزائر كان بئر تليوانيت جنوب غرب غيليزان 1915، اضافة إلى بئر واد قطرين جنوب سور الغزلان.[2]

وفي سنة 1946 اكتشفت شركة النفط "الصور" الفرنسية أول حقل نفطي في "قطرنا" ثم حقل "برقة" بالقرب من عين صالح عام 1952، ومنذ تلك الفترة أدركت فرنسا والشركات الأجنبية أنه لا بد من استغلال الثروات النفطية للجزائر، وسعت للحصول على امتيازات البحث والتنقيب. وفي سنة 1956 تم اكتشاف أول بئر نفطية هامة في الصحراء الجزائرية وهو حقل " عجيلة"، وفي نفس السنة تم اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر وهو حقل " حاسي مسعود " وذلك في جوان 1956، وهي السنة التي يؤرخ بها بداية عهد النفط.[3]

يرتكز النفط في الجزائر في منطقتين رئيسيتين هما:[4]

- منطقة شمال الصحراء وأهم حقولها حاسي مسعود والذي يعد من أكبر الحقول في العالم، وبالقرب منه توجد حقول أخرى مثل: قاسي الطويل والعقرب والقاسي وغور الباقل، حوض الحمرة وحاسي الرمل، حاسي بركين إضافة إلى حوض غدامس والذي اكتشف حديثا ويقع في الجنوب الشرقي لحاسي مسعود.
- المنطقة الثانية فتشمل مجموعة حقول شرق الصحراء وتقع بالقرب من الحدود الليبية على بعد نحو 480 كلم جنوب شرق المجموعة السابقة، وأهم حقولها هنا حقل عجيلة تقنتورين، وايجيلي، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة في الجزائر حيث أنه تم أيضا اكتشاف حقليين للنفط أحدهما كان في

---

[1]- جليل عبد المنعم، بودر بالة بن عمر، **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر ، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2016، ص73.

[2]- دحو بن عبيزة، **أسعار البترول وسعر الصرف الجزائري**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، العدد التاسع، معسكر، جانفي 2017، ص58.

[3]- شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد 11، الجزائر، 2008، ص4.

[4]-وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتيجي البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 174- 175.

شمال شرق البلاد في ولاية تبسة، والثاني يقع بين ولايتي لبيض وبشار في جنوب غرب البلاد، ولازالت الاكتشافات النفطية متواصلة إلى يومنا هذا.

ثانيا: تأسيس الشركة الوطنية سونطراك

بعد اتفاقيات إيفيان أصبحت الشركات الفرنسية النفطية هي صاحبة القرار في قطاع النفط الجزائري حيث كانت لها صلاحيات الإنتاج والتسويق فكانت الجزائر تمتلك سوى 10% من الانتاج الإجمالي عام 1962 وذلك لكونها كانت تعتمد في دخلها على مبيعات النفط والخمور، فأدركت الحكومة الجزائرية ضرورة وضع سياسة رشيدة من أجل تحريك عجلة التنمية، فقامت بإنشاء شركة وطنية تعنى بالشؤون النفطية فأصدرت المرسوم رقم 63/ 491 المؤرخ في 12/31/ 1963 والصادر بتاريخ 01/10/ 1964 الذي ينص على قيام شركة سوناطراك الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات برأس مال قدر ب 40 مليون دينار جزائري. وبموجب المرسوم رقم 66- 292 المؤرخ في 1966/12/22 تغير الشكل القانوني للشركة حيث أصبحت سوناطراك الشركة الوطنية للبحث والانتاج والنقل والتحويل وتسويق المحروقات وفي سنة 1969 انضمت إلى منظمة الدول المصدرة للنفط OPEC. كما يؤكد قانون المحروقات رقم 07/05 المؤرخ في 28/ 04/ 2005 المتمم بالأمر 10/06 المؤرخ في 2006/07/29 بأن الشكل القانوني لشركة سوناطراك تكون ذات أسهم وأن الدولة تكون وصية عليها وعلى رأسمالها إلا أنها تتمتع باستقلالية التسيير.[1]

ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي: [2]

- خط أنابيب النفط الخام الذي يمتد مصدره إلى سكيكدة؛
- مصفاة لاستخلاص غاز النفط في حاسي مسعود؛
- مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أوروبا الغربية.

ثالثا: تأميم المحروقات في الجزائر

لقد شهدت الصناعة البترولية أولى عمليات التأميم عندما قامت المكسيك بتأميم بترولها عام 1929 تلتها إيران عندما قامت حكومة الدكتور مصدق بتأميم البترول سنة 1951، وبالرغم من أن هذه الخطوة أسفرت عن سقوط حكومة مصدق، إلا أن الأمة سويت باتفاق الكونسورتيوم سنة 1954 والذي يقضي بمبدأ التأميم نظريا وضمان حقوق ومزايا لإيران هي أفضل بكثير مما كان عليه الحال قبل ذلك، من جهة أخرى كان لهذه الأزمة صدى سياسي بعيد المدى حيث أحدثت شرحا في العلاقات بين الشركات والدول المنتجة، ومع ذلك كان يجب الانتظار عشرين سنة أخرى حتى تستطيع دولة أخرى وهي الجزائر من تأميم الشركات البترولية العاملة في

[1]- نهاد فوغالية واخرون، مرجع سابق، ص 90-91.

[2]- هواريةبوخشبة، شهيناز دلاس، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ص85.

أراضيها عام 1971. إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم، حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الانتاج والتوزيع العادل للثروة وهو ما نص عليه مؤتمر طرابلس 1962، حيث أكد على ضرورة تأميم كامل الثروات المنجمية ومنها المحروقات وهذا بالرغم من أن اتفاقية ايفان اعطت ضمانات واسعة للشركات البترولية الفرنسية التي تلزم الجزائر بحفظ حقوق الشركات الأجنبية وبنفس الشروط التي تعاقدت بها مع فرنسا بما فيها النظام الجبائي المطبق على هذه الشركات والذي لم يعد يتماشى مع مصالح الجزائر وبالتالي ضرورة تغييره.[1]

بدأت المفاوضات الجزائرية الفرنسية حولن ظام الامتيازات النفطية بالجزائر في نوفمبر 1969 ، ومثّلا لجزائر فيها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة، وعن الجانب الفرنسي وزير الصناعة كزافييه أورتولي Ortoli Xavier، وكان التفاوض مركّزا على اقتسام الامتيازات الممنوحة للشركات الفرنسية، لكن المفاوضات المكوكية التي قام الوزير عبد العزيز بوتفليقة وصلت بحلول نوفمبر 1970 إلى أفقم سدود (بعد مرور عام كامل)، ما دعى الرئيس هواري بومدين إلى إيقاف القنوات الدبلوماسية للتفاوض بإعلانه إنهاء تكليف وزارة الخارجية الجزائرية عن متابعة المفاوضات، وإحالة الملف على وزارة الطاقة والمناجم، وتحميلها مسؤوليات تسيير قطاع النفط الجزائري وتولّي العمليات النفطية في البلاد[2].

أعلن الرئيس الجزائري هواري بومدين في خطابه أمام إطارات الإتحاد العامل لعمال الجزائريين UGTA في 24 فبراير من سنة 1971 ، عددا من القرارات السياسية الهامة، قال فيها[3]:

أود أن أعلن رسميا، وبالنيابة عن مجلس الثورة والحكومة، تطبيق القرارات التالية ابتداء من تاريخ اليوم:

1- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51 بالمائة، من أجل ضمان جزائرية مراقبة فعالة لاستغلال النفط الجزائري؛
2- تأميم الغاز الجزائري؛
3- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني.

وأعلن الرئيس بومدين أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأن تهدف إلى ضمان شركة سوناطراك احتكار نسبة 51 بالمائة من كل مشاريع البتروكيماوي اتفي الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري، وامتلاكه الكافة الامتيازات التي كانت مملوكة للشركات الفرنسية بموجب اتفاقيات ايفيان، التي لم تعد ملزمة للحكومة الجزائرية بعد تاريخ 24 فيفري 1971، ما يعني أن نظام الامتيازات Concéssions de Systéme، قد عاد بلا رجعة ملكا قانونيا للجزائر، التي أصبح تعلى وعي كبير بالقانون الدولي، وتملك خبرة

[1]- نهاد فوغالية، مرجع سابق، ص 93.
[2]- عصام بن شيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلائل)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012، 193.
[3]- نفس المرجع.

بما يمنحه نظام محكمة العدل الدولية للدول المالكة للموارد الأولية، من خلال التجارب النزاعية السابقة التي تم النص فيها بالقانون الدولي .

المطلب الثاني: تطور أسعار النفط

الجدول رقم (3): تطور أسعار النفط 1990-2022

السنوات	اسعار البترول مقومة بالدولار
1990	24,34
1991	21,04
1992	20,03
1993	17,5
1994	16,19
1995	17,4
1996	21,33
1997	19,62
1998	13,02
1999	18,12
2000	28,77
2001	24,74
2002	24,91
2003	28,73
2004	38,35
2005	54,64
2006	66,05
2007	74,66
2008	98,96
2009	62,35
2010	80,35
2011	112,92
2012	111,49
2013	109,38
2014	99,68
2015	52,79
2016	44,28
2017	54,12
2018	71,44
2019	64,49
2020	42,12
2021	70,89
2022	103

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال معطيات الجدول السابق قمنا بإنجاز المنحنى المبين لتغيرات أسعار البترول بدلالة الزمن في الفترة الممتدة بين 2000 -2022 وبغية تحليل النتائج قمنا بتقسيم الفترة إلى ثلاث فترات هي: (1990- 1999)، (2000- 2010)، (2011- 2022)

1- **الفترة 1990- 1999:** نلاحظ خلال هذه الفترة أن أسعار البترول تميزت بالثبات النسبي وعدم وجود قيم شاذة لأسعار البترول، كما سجلت أسعار البترول أعلى نسبة لها سنة 1990 بقيمة 24.34 دولار للبرميل الواحد كمعدل سنوي وأدنى قيمة وهي 13.02 دولار للبرميل سنة 1998 وهذا ما أوردناه في الشكل البياني أدناه:

الشكل رقم (1): تطور أسعار البترول 1990-1999

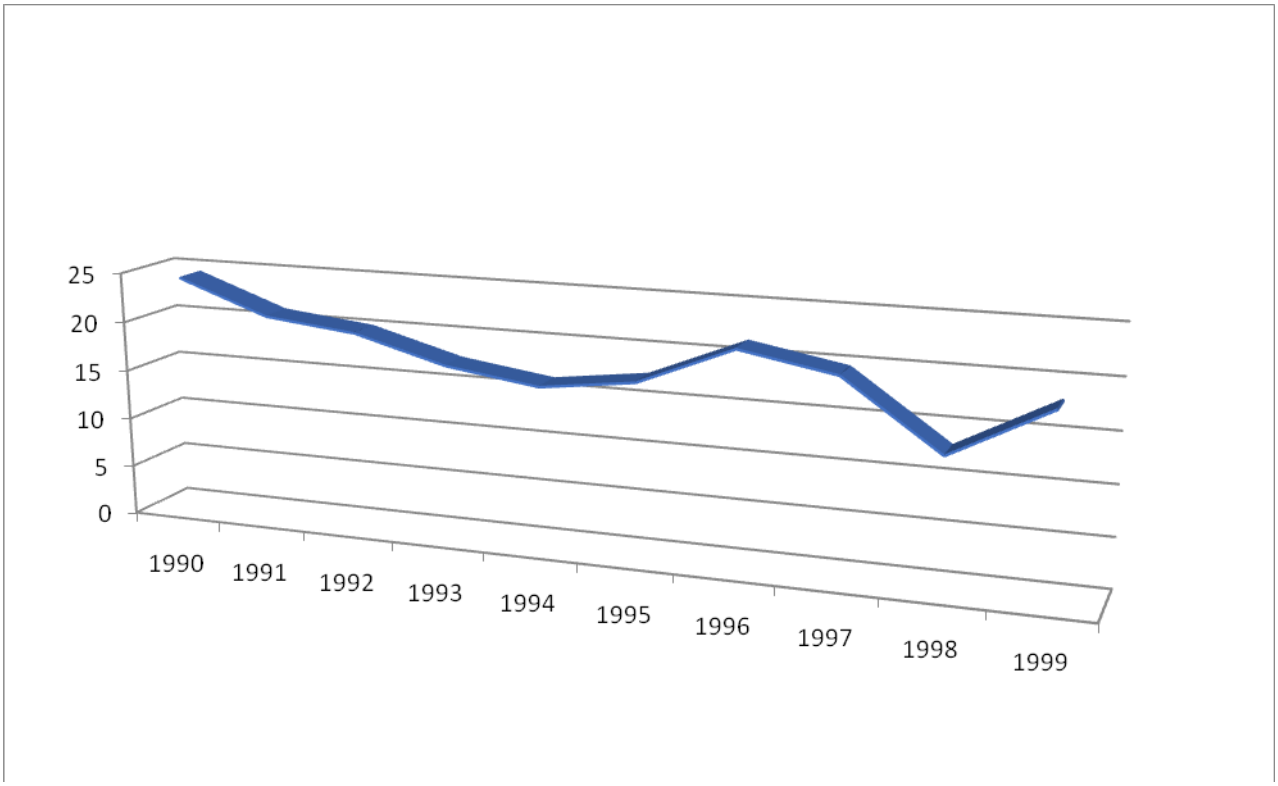

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

2- **الفترة 2000- 2010:** تميزت هذه الفترة بوقوع أحداث اقتصادية أثرت على أسعار البترول، حيث نلاحظ نبات الأسعار في السنوات الثلاثة 2000-2003، وذلك بمعدل دولار للبرميل ولكن بداية من سنة 2004 وهو ما يوافق تاريخ الأزمة النفطية السابق ذكرها في القسم النظري وهي أزمة 2004 شهدت أسعار البترول ارتفاعا كبيرا إلى غاية 2008.

نلاحظ أن أسعار البترول بلغت ذروتها في سنة 2008 حيث بلغت قيمة 98.96 دولار للبرميل الواحد ثم تعرضت أسعار البترول لانخفاض حاد سنة 2009 وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري) وما انجر عنه من كساد وانخفاض في معدلات النمو والإنتاج وهو ما يؤدي إلى انخفاض الطلب

على البترول وبالتالي انخفاض الأسعار. وفي سنة 2010 عادت أسعار البترول إلى الارتفاع حيث بلغت 80.35 دولار للبرميل الواحد وهذا بعد تجاوز الأزمة والجهود المبذولة من طرف الحكومات خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والتي ضخت أموال كبيرة لدعم عجلت النمو والإنتاج والتخفيف من أثر الأزمة.

الشكل رقم (2): تطور أسعار البترول 2000- 2010

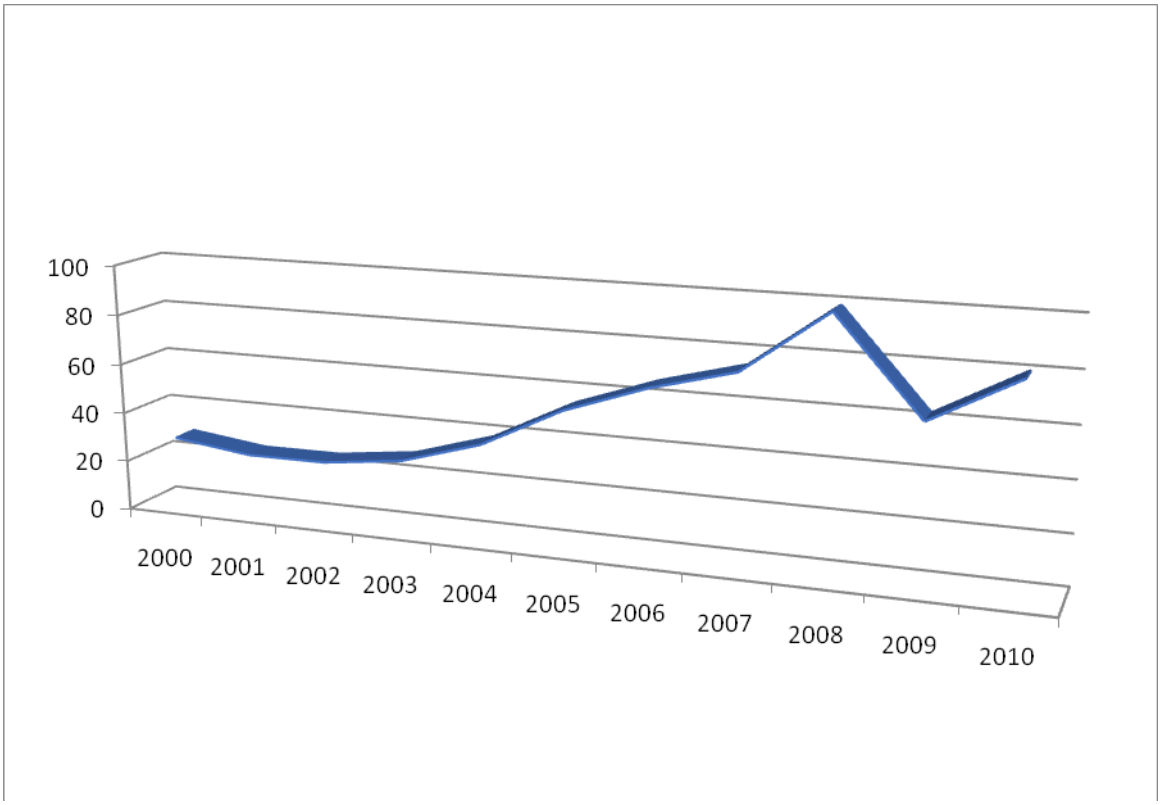

المصدر: من إعداد الطلب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

3- الفترة 2011- 2022: تميزت هذه الفترة بأسعار البترول مرتفعة وتاريخية حيث بلغت قيمة 112.92 في عام 2011 وقيمتي 111.49 و 109.38 دولار للبرميل في عامي 2012 و2013 على التوالي وفي عام 2014 بدأت الأسعار بالانخفاض التدريجي والمتواصل خلال السنوات 2015، 2016، 2017 وهذا الانخفاض يعود للأزمة النفطية 2014 كما سبق وأوردنا ذلك في القسم النظري. في سنة 2018 بدأت الأسعار تتحسن بالتدريج بسبب تلاشي مسببات الأزمة النفطية 2014 وضعف أثارها.

وفي سنة 2019 نلاحظ تراجع أسعار البترول 64.49 دولار للبرميل والاستمرار في الانخفاض حتى سنة 2020 حيث بلغت 42.12 دولار للبرميل وهذا الانخفاض راجع إلى الجائحة الصحية العالمية كورونا وما انجر عنها من ركود اقتصادي وتعطيل حركة النقل بشتى أنواعه وانخفاض معدلات النمو وانخفاض الطلب على البترول.

وفي سنة 2021 تحسنت أسعار البترول نتيجة التعافي من أثار كورونا والانتعاش الاقتصادي مصاحب لذلك أما خلال سنة 2022 نلاحظ زيادة ارتفاع الأسعار لتبلغ قيمة 103 دولار وهي أعلى قيمة لها منذ سنة 2013 وكانت الحرب الروسية الأوكرانية هي المحفز الرئيسي لذلك.

الشكل رقم (3):تطور أسعار البترول 2011- 2022

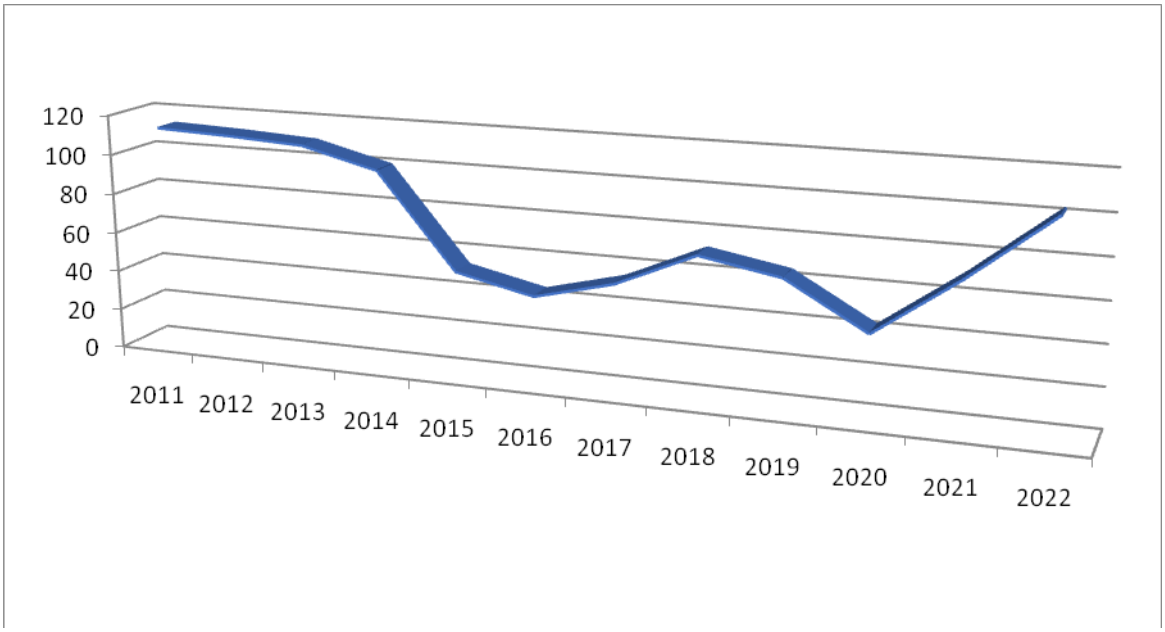

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

المطلب الثالث: تطور النمو في الجزائر

الجدول رقم (4): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (1990-2022)

السنوات	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للدولار
1990	$2 431,55
1991	$1 749,28
1992	$1 794,62
1993	$1 825,88
1994	$1 522,83
1995	$1 466,55
1996	$1 619,53
1997	$1 634,47
1998	$1 610,30
1999	$1 602,86
2000	$1 780,38
2001	$1 754,58
2002	$1 794,81
2003	$2 117,05
2004	$2 624,80
2005	$3 131,33
2006	$3 500,14
2007	$3 971,80
2008	$4 946,56
2009	$3 898,48
2010	$4 495,92
2011	$5 473,28
2012	$5 610,73
2013	$5 519,78
2014	$5 516,23
2015	$4 197,42
2016	$3 967,20
2017	$4 134,94
2018	$4 171,80
2019	$4 022,15
2020	$3 337,25
2021	$3 690,63
2022	$4 254,54

المصدر: بيانات البنك الدولي

من خلال معطيات الجدول السابق قمنا بتحليل بيانات نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بتقسيم فترة الدراسة إلى ثلاث فترات:

أولا: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990-1999

تميزت هذه الفترة بتناقص مستمر بنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حيث كان في أعلى قيمة له بلغت 2431.55 دولار لكل فرد سنة 1990 ثم بدأت بالتناقص إلى غاية سنة1995، حيث وصل لأدنى قيمة له بلغت 1466 دولار لكل فرد ثم نلاحظ عودت الارتفاع التدريجي لنصيب الفرد خلال السنوات 1996- 1997- 1998- 1999 حيث بلغت 1619.53، 1634، 1610، 1602 على التوالي.

الشكل رقم (4): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 1990-1999

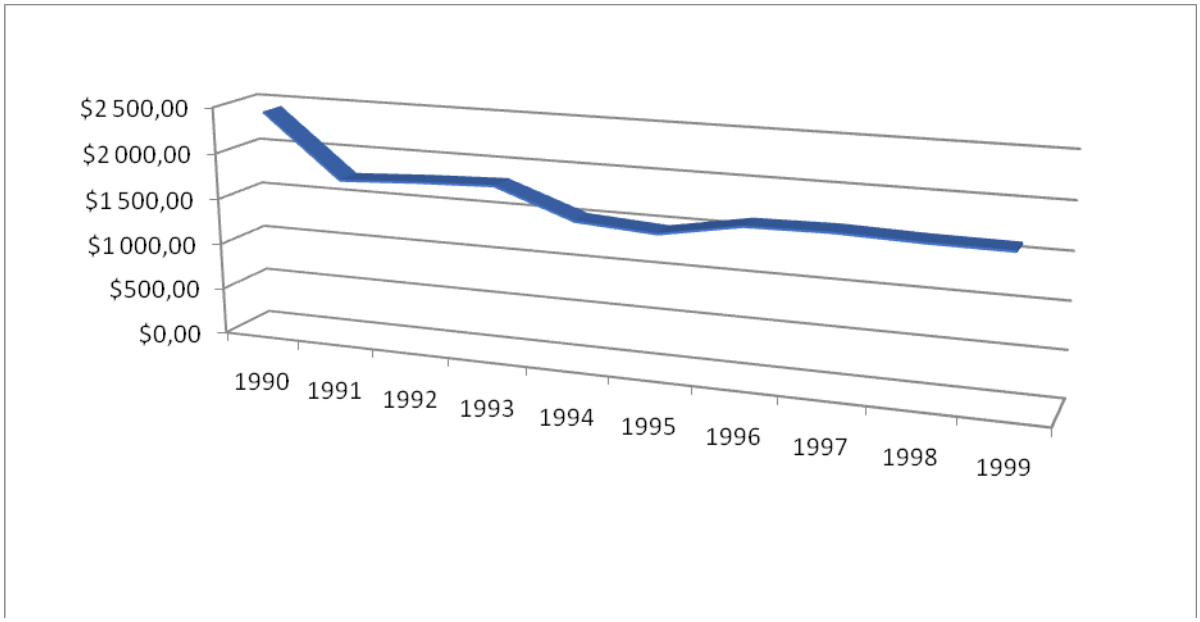

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

ثانيا: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2000- 2010

شهدت هذه الفترة تحسن في نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، كما نلاحظ الزيادة التصاعدية له إلى غاية 2008 حيث بلغت أعلى قيمة لها في هذه الفترة قدرت ب 4946.56 دولار لكل فرد، ثم انخفضت بعد ذلك وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية.

الشكل رقم (5):تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2000- 2010

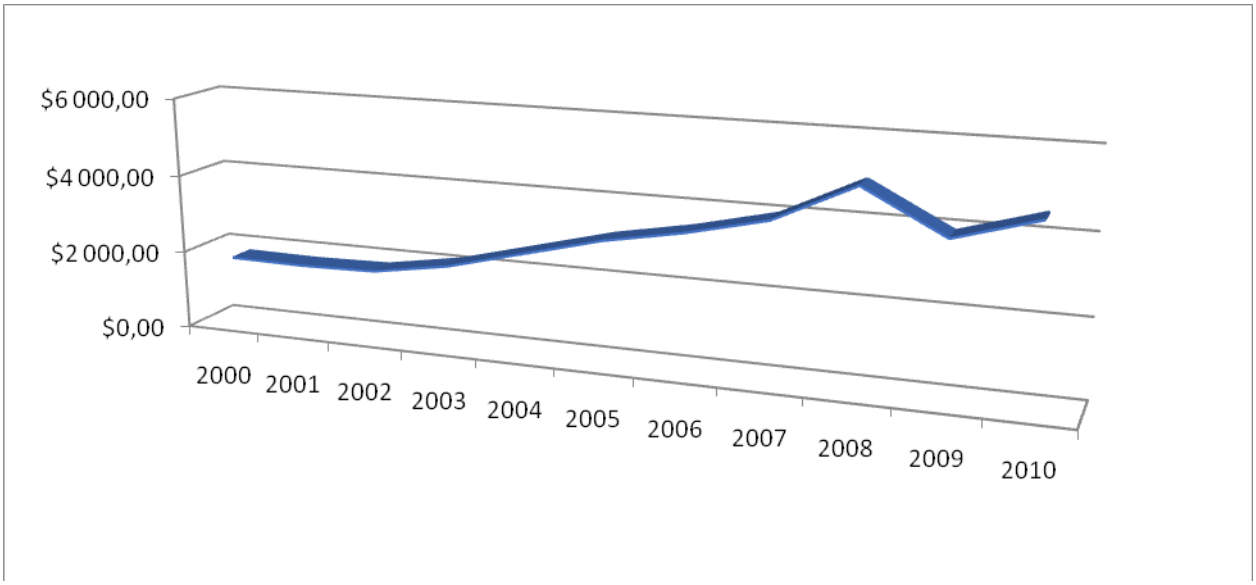

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

ثالثا: تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2011- 2022

شهدت هذه الفترة على مستويات لنصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الثلاثة عقود الفارطة حيث بلغت 5473.28، 5610، 5519، 5516 خلال السنوات 2011 -2012-2013-2014 على التوالي ثم بدأت بالتنازل تدريجيا إلى أن وصلت لقيمة 3337 سنة 2020 بسبب جائحة كورونا وبعد ذلك بدأ نصيب الفرد بالتحسن خلال العامين 2021- 2022 حيث بلغ 3690 – 4254 دولار لكل فرد على التوالي.

الشكل رقم (6): تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام 2011- 2022

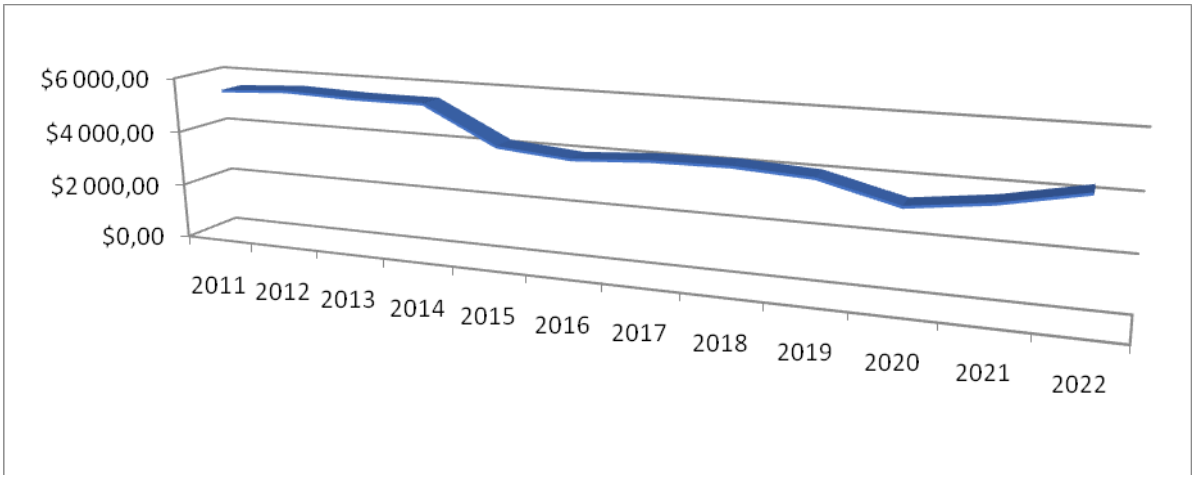

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (4)

من خلال ما سبق طرحه وتحليله بالنسبة لبيانات أسعار البترول ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الجزائر وبمقارنة الأشكال البيانية لكل منهم في نفس الفترة أي:

الشكل 1 مع الشكل 4

الشكل 2 مع الشكل 5

الشكل 3 مع الشكل 6

نلاحظ وجود أثر كبير ومتزامن لأي تغير في سعر البترول على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام سواء تأثير ايجابي أو سلبي (ارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد والعكس) دون أن نحيد الاثار الجانبية للمتغيرات المؤثرة على نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام كمتغير معدل النمو السكاني الذي يؤثر بشكل عكسي على نصيب الفرد

المبحث الثاني: اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة

إن الطروحات المعروضة في الفصل النظري من الدراسة، وبالنظر إلى الرسم البياني للعلاقة بين أسعار النفط كمتغير مستقل ونصيب الفرد من إجمالي الناتج كمتغير تابع يمكن ملاحظة:

الشكل رقم(7): شكل الإنتشار لنقاط العلاقة بين أسعار صحاري بلاند وإجمالي الناتج

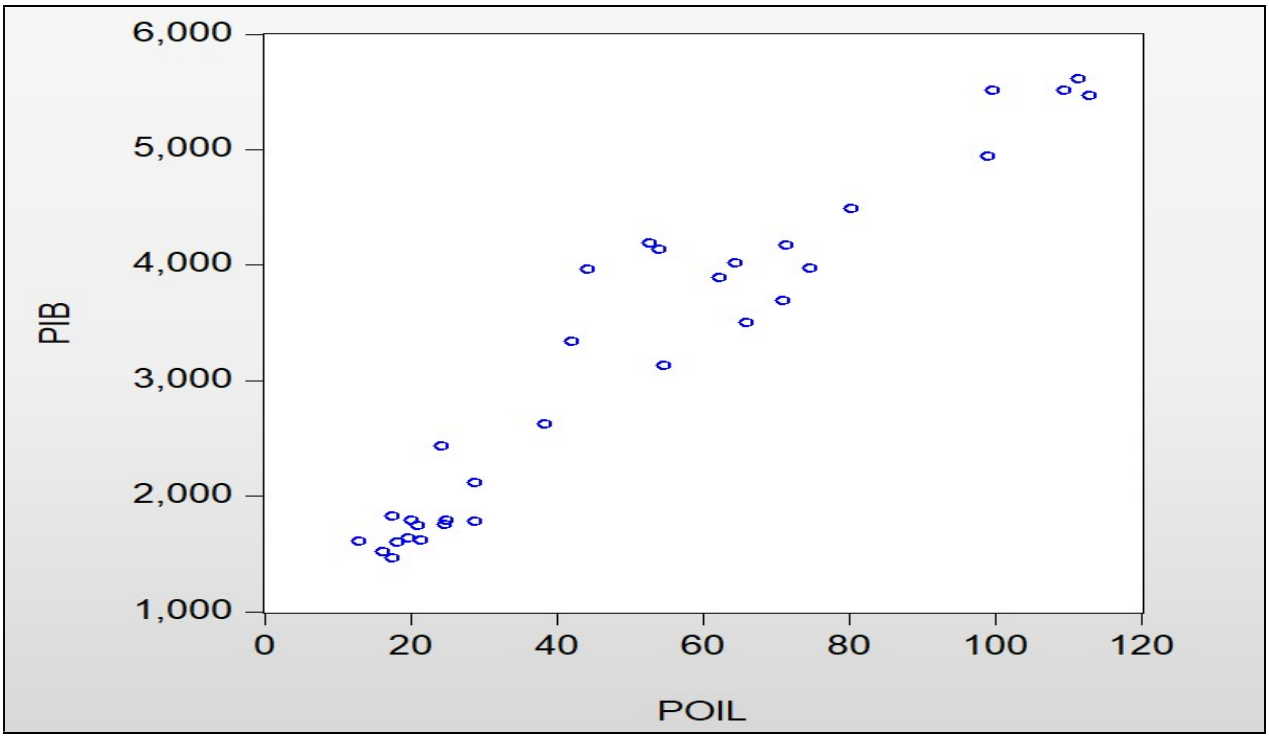

المصدر : مخرجات برنامج Eviews

إن الرسم البياني للعلاقة بين أسعار صحاري بلاند وإجمالي الناتج المحلي يوحي بمعادلة خطية (معادلة خط مستقيم)، أو بتعبير آخر فإن النموذج المقترح يمكن أن يأخذ الشكل الدالي التالي:

$$PIB_t = A + \beta_1 Poil_t + \varepsilon_t \quad \ldots(1)$$

حيث يمكن تحديد متغيرات الدراسة كما يلي:

- PIB_t: تمثل تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي بالدولار الجاري(بحسب تقديرات البنك الدولي).
- A: الحد الثابت، والذي يعبر عن إجمالي الناتج في حال تسجيل أسعار النفط لقيم معدومة.
- $Poil_t$: تمثل سعر البرميل لصحاري بلاند الجزائري مقيما بالدولار الجاري (بحسب تقديرات أوبك).

وبدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

الجدول رقم (5): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

	UNIT ROOT TEST TABLE (PP)		
	At Level		
		PIB	POIL
With Constant	t-Statistic	-1.0560	-1.5106
	Prob.	***0.7202***	***0.5151***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7159	-2.0834
	Prob.	***0.7199***	***0.5344***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.0394	-0.2818
	Prob.	***0.6619***	***0.5763***
		n0	n0
	At First Difference		
		d(PIB)	d(POIL)
With Constant	t-Statistic	-5.2020	-5.0013
	Prob.	***0.0002***	***0.0003***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1665	-4.8726
	Prob.	***0.0012***	***0.0025***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2146	-5.0491
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***
UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
	At Level		
		PIB	POIL
With Constant	t-Statistic	-0.9777	-1.4802
	Prob.	***0.7487***	***0.5302***
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.4682	-1.9811
	Prob.	***0.8189***	***0.5884***
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.0149	-0.3547
	Prob.	***0.6799***	***0.5488***
		n0	n0
	At First Difference		
		d(PIB)	d(POIL)
With Constant	t-Statistic	-5.2029	-5.0460
	Prob.	***0.0002***	***0.0003***
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.1673	-4.9441
	Prob.	***0.0012***	***0.0021***
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.2157	-5.0929
	Prob.	***0.0000***	***0.0000***
		***	***

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

إن النتائج السابقة توحي بعدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة في المستوى، لكن استخدام الفرق الأول أدى إلى تحقق شرط الاستقرارية باحتمالية خطأ لا تتجاوز 1% (تكامل عند (1)ا).

إن استقرارية المتغير التابع (PIB) عند الفرق الأول وعدم تجاوز درجة تكامل المتغير المستقل حدود I(1) يؤدي إلى تحقق شروط استخدام منهجية ARDL، وبتحديد عدد الفجوات وفترات الإبطاء نجد:

الشكل رقم (8): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويل الأجل

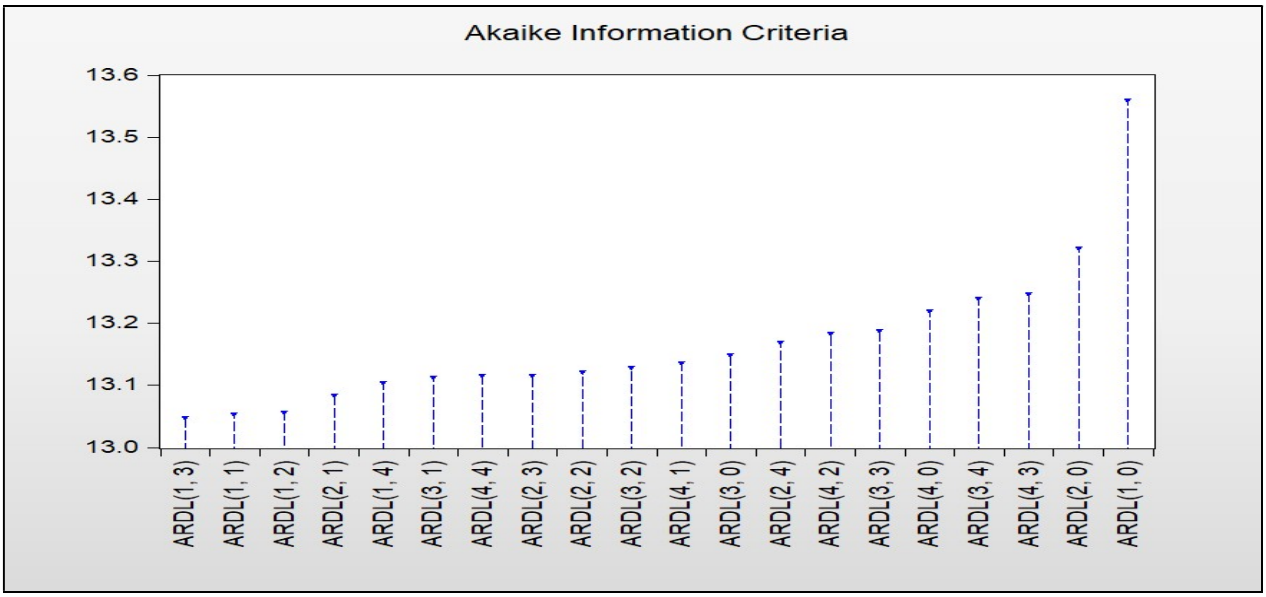

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

باختيار أقل قيمة معيار AIC تكون فترات الابطاء المثلى لنموذج ARDL هي ARDL(1.3)، وبإجراء اختبار الحدود Bounds Test :

الجدول رقم (6): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.051563	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
			Finite Sample: n=35	
Actual Sample Size	29			
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة أن قيمة فيشر المحسوبة F-statisticأعلى من الحدI(1) عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدفع باتجاه إقرار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المفسر نحو المتغير التابع.

وبتقدير تلك العلاقة يمكن التوصل للنتائج التالية:

الجدول رقم (7):تقدير نموذج الدراسة في الجزائر للفترة:1990-2021

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(PIB)
Selected Model: ARDL(1, 3)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/19/23 Time: 19:57
Sample: 1990 2021
Included observations: 29

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	353.0822	112.8555	3.128622	0.0047
PIB(-1)*	-0.445812	0.116881	-3.814236	0.0009
POIL(-1)	21.44384	5.539967	3.870752	0.0008
D(POIL)	28.43954	1.757330	16.18338	0.0000
D(POIL(-1))	-4.252588	2.423556	-1.754690	0.0926
D(POIL(-2))	-3.432262	2.460695	-1.394834	0.1764

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
POIL	48.10059	2.159334	22.27566	0.0000
C	791.9973	126.3768	6.266950	0.0000

EC = PIB - (48.1006*POIL + 791.9973)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول السابق أخذ معامل تصحيح الخطأ لقيمة سالبة ومعنوية حيث يقدر بـ: (-0,445812) وهوما يعني أن 44.58% من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها في وحدة الزمن (سنة واحدة) أو بتعبير آخر فإنه للعودة إلى الوضع التوازني في الأجل الطويل يلزم 2.24 سنة.

إن النموذج المقدر في الأجل الطويل يحقق المعنوية الإحصائية للمقدرات باحتمالية خطأ لا تتجاوز حدود 5%، كما أن النتائج المدرجة في الملحق رقم 01 تشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء (LM TEST)

واتباع البواقي للتوزيع الطبيعي(اختبار JB) مع تسجيل وجود استقرار هيكلي للنموذج باستخدام CUSUM حيث أن المنحنى يقع داخل حدود مستوى المعنوية 5%.

إن تحقيق النموذج المقدر لمختلف الاختبارات الإحصائية لابد وأن يرافقه تأكيد اقتصادي وواقعي لسلوك التوجهات التي تفرضها سيرورة المتغير المستقل على التابع، كذلك المطابقة الواقعية والنظرية للمعلمات المقدرة (المقدرات) بما فيها الحد الثابت، وهو ما يعطي التصورات التالية:

اقتصاديا تبدو الصيغة الدالية للنموذج موفقة ويدعم هذا الوجه ما يلي:

– الحد الثابت الموجب، والذي يتطابق وأصول النظرية الاقتصادية، وقد قدرت تلك المعلمة بـ 791,99 دولار وهي قيمة نصيب الفرد من الناتج عند تسجيل أسعار البترول لقيم معدومة.

– مقدرة أسعار صحاري بلاند الموجبة، والتي تتلاءم والنظرية الاقتصادية والواقع العملي من حيث أن الجزائر بلد مصدر للمادة النفطية، وقد قدرت تلك المعلمة بـ 48 ما يعني أن زيادة أسعار البترول بدولار واحد سيترتب علية زيادة نصيب الفرد من الناتج بـ 48 دولار.

تحليل ومناقشة النتائج:

إن الدراسة التي أظهرتها البيانات الاحصائية والدراسة القياسية خلال فترة 1990 –2021 تؤكد علاقة طردية بين أسعار النفط من الناتج الداخلي الخام وفق سلوك يطابق طبيعة الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بنسبة كبيرة على مداخيل الجباية البترولية وهذا يعني أن أي زيادة في أسعار البترول تؤدي إلى زيادة حتمية للمداخيل النفطية وهو ما يؤدي إلى زيادة الناتج الداخلي الخام وبالتالي زيادة نصيب الفرد منه والذي اعتمدناه في دراستنا لمستوى النمو في الجزائر.

الخلاصة :

شهدت فترة الدراسة 1990 2022 تطورات متباينة لكل من أسعار النفط ومعدلات النمو الاقتصادي في الجزائري، ومن أجل دراسة العلاقة بين أسعار النفط والنمو في الجزائر طبقنا دراسة قياسية استخدمنا فيها اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لنموذج الدراسة وتوصلنا باستخدام برنامج EVIEWS إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المؤثر وهو أسعار النفط والمتغير التابع وهو النمو في الجزائر.

حسب الدراسة توصلنا إلى أن زيادة أسعار البترول بدولار واحد سيترتب عليه زيادة نصيب الفرد من الناتج بـ 48 دولار.

الخاتمة

تم إنجاز هذا البحث اعتمادا على ثلاث مراحل كل مرحلة خصصنا لها فصل تمثل أول فصل في عرض أهمية النفط ودوره في الاقتصاد العالمي ومعرفة محددات أسعاره والأزمات التي مرت بها الأسعار النفطية وهذا من أجل الاحاطة بكل التفسيرات الخاصة بتقلبات النفط، أما في الفصل الثاني حاولنا الاحاطة بالجانب النظري للنمو ومفهومه ومحدداته والنظريات المفسرة له ومؤشراته. أما الفصل الثالث فحاولنا التركيز على الاقتصاد الجزائري مبرزين عناصر الفصلين النظريين وذلك لمعرفة أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث عرضنا تاريخ النفط والتحولات التاريخية في انتاجه وبيانات أسعار كل من النفط ونصيب الفرد من النتاج الداخلي الخام وقمنا بتحليلها كل على حدا وبعد ذلك قمنا بالمقارنة بينها ثم طبقنا دراسة قياسية على كل منهما.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- يتضح من خلال الدراسة أن أسعار النفط عرضه لكثير من التقلبات؛
- تعتمد الجزائر بصفة كبيرة على المداخيل البترولية في مخططات النمو؛
- من نتائج الدراسة القياسية نستنتج وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والنمو في الجزائر أي عند ارتفاع أسعار البترول يزيد نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام والعكس؛
- يتضح من خلال اختبار التكامل المشتركة وجود علاقة طردية بين أسعار البترول والنمو الاقتصادي؛
- حسب الدراسة توصلنا إلى ان زيادة أسعار البترول بدولار واحد سيترتب عليه زيادة نصيب الفرد من الناتج ب 48 دولار.

الاقتراحات: هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها:

أولا: على المستوى الدولي

- ضرورة التنسيق بين الدول المنتجة للنفط من أجل الحفاظ على النفع العام من خلال ضبط أسعار النفط بما يتناسب مع قيمتها الحقيقية؛
- ضرورة تحلي الدول المستهلكة الكبرى اقتصاديا بروح التعاون والتضامن وحفظ حقوق الشعوب الفقيرة المعتمدة كليا على البترول وعدم التأثير والضغط لتخفيض أسعار البترول.

ثانيا: على المستوى المحلي (الجزائر)

- يجب على الجزائر التخلص من التبعية لقطاع المحروقات كونها مادة ناضبة وذات أسعار متقلبة؛
- يجب على الجزائر تنويع مصادر الدخل والاهتمام الأمثل بالإمكانيات المتوفرة كالزراعة السياحة، الطاقة، الشمسية؛
- عند ارتفاع أسعار النفط يجب على الجزائر الاستفادة من الفوائض المالية من العملة الصعبة في الاستثمارات خارج قطاع المحروقات ؛

- يجب على الجزائر بناء مصافي بترولية للاستفادة من تكاليف التصفية في مجالات استثمارية بعوائد أكبر.

آفاق الدراسة: لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- أثر تقلبات اسعار النفط على معدلات البطالة في الجزائر؛
- أثر التنويع الاقتصادي في القضاء على التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر؛
- الإمكانات الاقتصادية في الجزائر وقدرتها على تعويض قطاع المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. حبيب كميل والبني حازم، **دراسات في الإنماء والتطور**، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، 1997.
2. ضياء مجدي الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
3. عبد الرحمن بن سانية ومصطفى عبد اللطيف، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، لبنان، 2014.
4. عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وافاق تطورها**، ديوان المطوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
5. محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، **التنمية الاقتصادية (المفاهيم والخصائص – النظريات الاستراتيجيات – المشكلات)**، مطبعة البحيرة، أكتوبر 2008.
6. مدحت القريشي، **التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات**، الأردن، دار وائل للنشر، 2007.
7. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الطبعة الأولى، الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والاعلان، 2000.
8. هاشم علوان حسين، عبد محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، بغداد، 1992.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1. أحمد شبيني ومحمد المكي طيار، **آثار تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية خلال الفترة 1990– 2012)**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، تخصص نقود ومالية دولية، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيجل، 2013– 2014.
2. الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه ، تخصص اقتصاد تطبيقي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017–2018.
3. الياس عيايشة، **أثر الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي – دراسة مقطعية لعينة من الدول سنة 2017–**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2019–2020.
4. بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر–** ، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، تخصص نقود ومالية، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2010–2011.

5. بوجيت هاجر وبوزريبة نهلة، **تأثير تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاستقرار المالي في الجزائر 2000-2017**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019- 2020.

6. بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثيره على النشاط الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973- 2013**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم علوم اقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2017- 2018.

7. بيطام ريمة، **أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر 2000-2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

8. تقوى حسناوي، عبد العزيز أحمد شاوش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 1986- 2014**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016-2017.

9. جلود فاطمة الزهراء، **أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2020**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص مالية والتجارة الدولية، قسم علوم تجارية، جامعة غرداية، 2020- 2021.

10. جليل عبد المنعم، بودربالة بن عمر، **آثار صدمات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر ، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2015-2016.

11. سليمان قادي وحسام الدين التجاني ومحمد عبسي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1980- 2016)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة حمة لخضر، الوادي، 2017 -2018.

12. طهرات محمود وموهوبي خليصة، **أثر تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر(دراسة تحليلية ما بين 2000- 2017)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم تجارية، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، 2018- 2019.

13. عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر النفط منظمة أوبك وأثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية وقياسية 1970- 2008)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماجستير، تخصص نمذجة اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2010 -2011.

14. عبد الصمد عبد الرحمن، **التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تخصص مالية ونقود، قسم علوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2020- 2021.

15. مانع سهام، **أثر تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري**، أطروحة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه، تخصص إدارة مصرفية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2018- 2019.

16. مخلوفي عبد العالي، **الاقتصاد الجزائري في ظل أزمات أسعار النفط (دراسة مقارنة بين أزمتي 1986 – 2014)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات ماستر، تخصص مالية وتجارة دولية، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2017-2018.

17. مغنية هواري، **السياسة المالية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة دكتوراه، تخصص اقتصاد مالي، قسم علوم اقتصادية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2016- 2017.

18. مقلاتي عادل، **دراسة قياسية لمحددات النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر 1990- 2012)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، تخصص اقتصاد كمي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2014- 2015.

19. نبيل بابا علي وعلي لعجيلات، **أثر تغيرات سعر النفط على السياسة المالية للجزائر (دراسة قياسية 2000- 2018)**، تخصص مالية وبنوك، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي، قسم العلوم المالية والمحاسبة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018- 2019.

20. نهاد فوغالية ووصال بوالشعير، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية 2010- 2019)**،مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، قسم علوم اقتصادية، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019- 2020.

21. هوارية بوخشبة، شهيناز دلاس، **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة،

22. وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي الاستراتيجي البديلة لقطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماجيستر، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013.

23. وعيل ميلود، **المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها حالة :الجزائر، مصر، السعودية (دراسة مقارنة خلال 1990- 2010)**، أطروحة مقدمة لاستكمال شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، قسم علوم اقتصادية، جامعة الجزائر3، 2013- 2014.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1. دحو بن عبيزة، **أسعار البترول وسعر الصرف الجزائري**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والادارة، جامعة مصطفى اسطنبولي، العدد التاسع، معسكر، جانفي 2017.

2. ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة (علاقات وروابط)**، مجلة التراث، جامعة الجلفة، العدد 10، ديسمبر 2013.

3. شهرزاد زغيب، حكيمة حليمي، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري، مجلة الدراسات الاقتصادية**، العدد 11، الجزائر، 2008.
4. عدناني خولة وأقاسم حسناء ومقدم عبد الجليل، **أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على معدلات النمو الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر وقطر، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد، بشار، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019.
5. عصام بن شيخ، **قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971 (دراسة للسياق والمضامين والدلائل)**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 6، جانفي 2012.
6. علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية (قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014)**، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد 13، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2017.
7. علي عبد الوهاب نجا، **محددات النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1970- 2009) – دراسة تحليلية قياسية-** ، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الاسكندرية، مصر، العدد الأول، 2012.
8. فتيحة خوميجة وكريمة فرحي، **أثار تقلبات أسعار النفط على متغيرات الاقتصادية الكلية الجزائرية في الفترة (2004- 2016)** ، مجلة اقتصاديات الأعمال التجارية، المجلد 4، العدد 2، 2019،
9. ماجن محمد محفوظ، **الصدمات النفطية، الأسباب، الانعكاسات وسبل العلاج**، مجلة المعيار، المركز الجامعي تيسمسيلت، عدد خاص 2017 .

رابعا: مطبوعات

1- أمين حواس، **محاضرات في النمو الاقتصادي**، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة إبن خلدون، تيارت، 2015- 2016.

المواقع الإلكترونية

https://www.albankaldawli.org/ar/home

قائمة الملاحق

الملحق 1:

نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي واختبار التغير الهيكلي للنموذج المقدر.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.073373	Prob. F(2,21)	0.9295
Obs*R-squared	0.201244	Prob. Chi-Square(2)	0.9043

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/19/23 Time: 20:03
Sample: 1993 2021
Included observations: 29
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	0.025267	0.157773	0.160146	0.8743
POIL	0.268363	1.964401	0.136613	0.8926
POIL(-1)	-0.980220	5.619913	-0.174419	0.8632
POIL(-2)	0.139221	2.913103	0.047791	0.9623
POIL(-3)	-0.541363	2.996596	-0.180659	0.8584
C	-23.91131	148.3941	-0.161134	0.8735
RESID(-1)	-0.017167	0.309797	-0.055412	0.9563
RESID(-2)	-0.118410	0.309993	-0.381978	0.7063

R-squared	0.006939	Mean dependent var	3.29E-13
Adjusted R-squared	-0.324081	S.D. dependent var	134.6362
S.E. of regression	154.9241	Akaike info criterion	13.15270
Sum squared resid	504031.3	Schwarz criterion	13.52988
Log likelihood	-182.7141	Hannan-Quinn criter.	13.27083
F-statistic	0.020964	Durbin-Watson stat	1.718786
Prob(F-statistic)	0.999988		

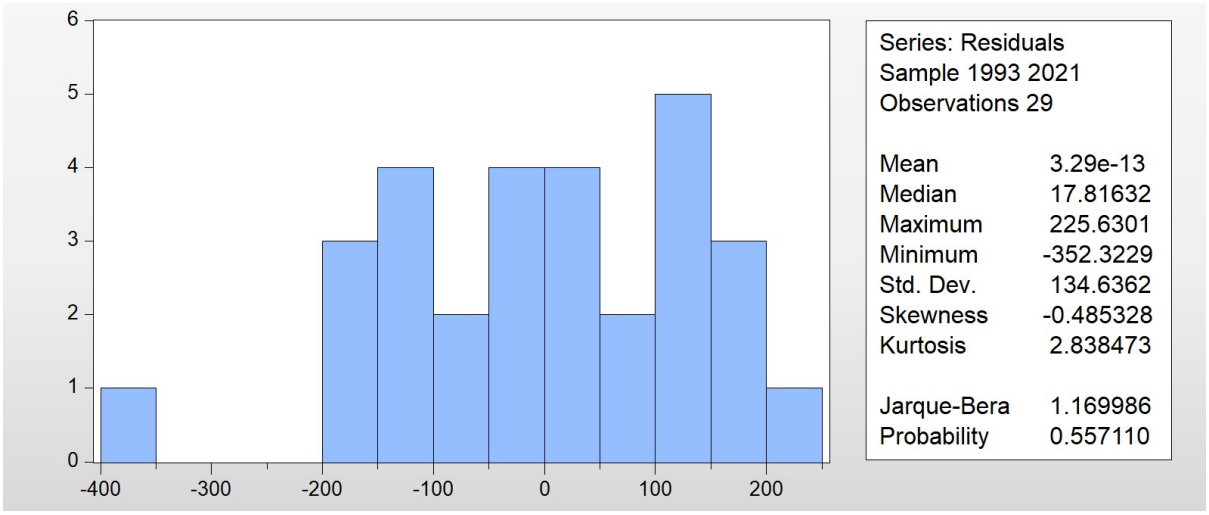
6
5
4
3
2
1
0
-400
-300
-200
-100
0
100
200
Series: Residuals
Sample 1993 2021
Observations 29
Mean 3.29e-13
Median 17.81632
Maximum 225.6301
Minimum -352.3229
Std. Dev. 134.6362
Skewness -0.485328
Kurtosis 2.838473
Jarque-Bera 1.169986
Probability 0.557110

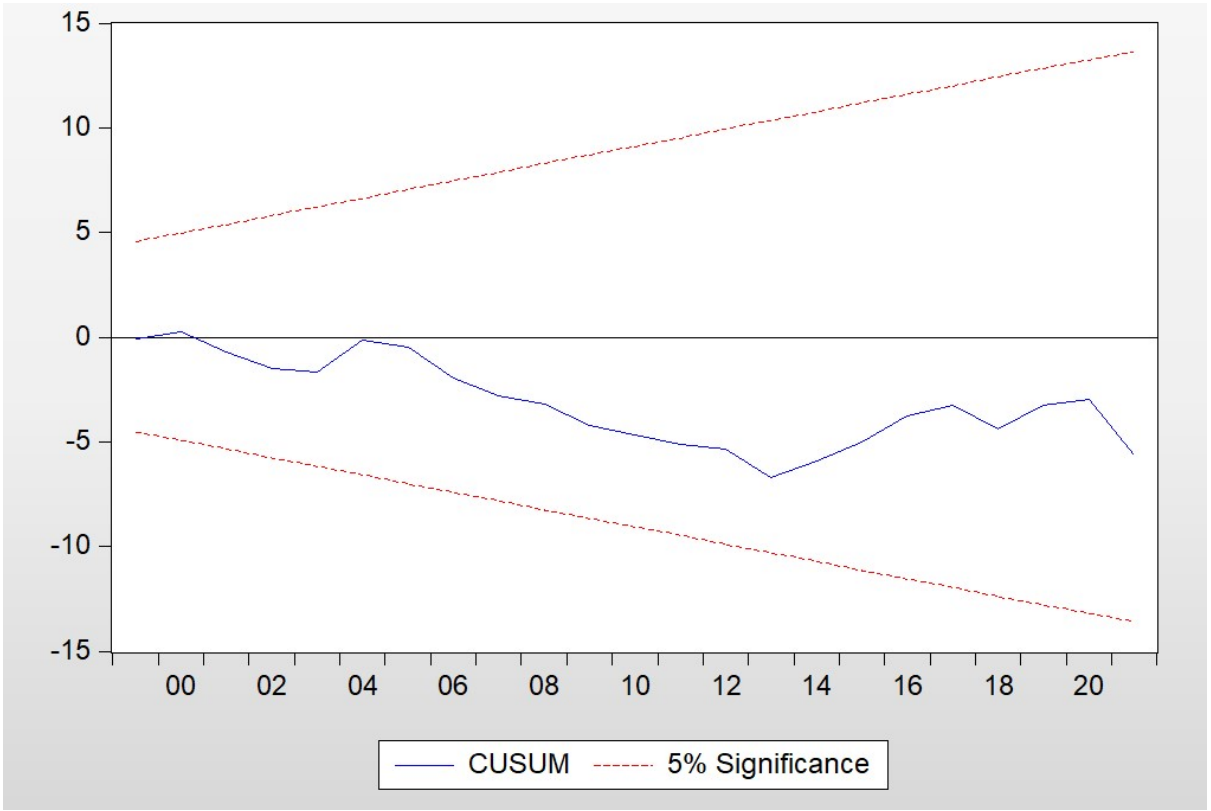
15
10
5
0
-5
-10
-15
00
02
04
06
08
10
12
14
16
18
20
CUSUM
5% Significance

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	–
شكر وعرفان	–
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	69
فهرس الجداول	III
فهرس الأشكال	IV
مقدمة	أ–د
الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	04
تمهيد	06
المبحث الأول: ماهية أسعار النفط	07
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط	07
المطلب الثاني: أنواع سعر النفط	08
المطلب الثالث: التطور التاريخي لأسعار النفط	09
المبحث الثاني: الأزمات النفطية لأسعار النفط	13
المطلب الأول: الأزمة النفطية 1986	13
المطلب الثاني: الأزمة النفطية 2004	14
المطلب الثالث: الأزمة النفطية 2014	14
المبحث الثالث: محددات أسعار النفط في الأسواق العالمية	17
المطلب الأول: الأسواق العالمية للنفط	17
المطلب الثاني: العرض والطلب على النفط	18
المطلب الثالث: أسعار النفط في ظل منظمة الأوبك	20
خلاصة الفصل الأول	22
الفصل الثاني: ماهية النمو الاقتصادي	23
تمهيد	24

المبحث الأول: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	25
المطلب الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي	25
المطلب الثاني: خصائص النمو الاقتصادي	27
المطلب الثالث: عناصر النمو الاقتصادي	29
المبحث الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	30
المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي	30
المطلب الثاني: النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي	31
المطلب الثالث: النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي	32
المبحث الثالث: أساسيات حول النمو الاقتصادي	33
المطلب الأول: محددات النمو الاقتصادي	33
المطلب الثاني: أهمية دراسة النمو الاقتصادي	35
المطلب الثالث: مؤشرات النمو الاقتصادي	35
خلاصة الفصل الثاني	37
الفصل الثالث: دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والنمو في الجزائر	38
تمهيد	39
المبحث الأول: النفط والنمو في الجزائر	40
المطلب الأول: تطور قطاع النفط في الجزائر	40
المطلب الثاني: تطور أسعار النفط	43
المطلب الثالث: تطور النمو في الجزائر	47
المبحث الثاني: اختبار الاستقرارية والتكامل المشترك لمتغيرات الدراسة	51
خلاصة الفصل الثالث	56
الخاتمة	57
قائمة المراجع	60
الملاحق	65
فهرس المحتويات	68